توزع مجاناً

تطوير

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
العدد ٥٠ ١٤٢٨هـ
ISSUE 50 2007

الرياض.. ملتقى الجوائز العالمية

ضوابط المراكز الفرعية.. شمولية في المعايير ومرونة في الإجراءات

بسم اللّه الرحمن الرحيم

عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ
عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

خلال السنوات الماضية حصدت مدينة الرياض – بفضل اللّه ومنّه – عدداً من الجوائز العالمية والعربية والمحلية، في مختلف جوانب التنمية، كان آخر تلك الجوائز التي فازت بها مدينة الرياض في المنافسة العالمية، التي نظمتها « مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية» في لندن، بعد منافسة كبيرة، وعمليات تقويم وتحكيم دقيقة لمشاريع حضارية، تقدمت بها ٢٦٠ مدينة من مختلف أنحاء العالم.

الجوائز التي حققتها مدينة الرياض عالمية الطابع، تقوم على تنظيمها مؤسسات دولية مرموقة، من مختلف أنحاء العالم، وتتصف بالتنوع، فمنها: البيئية، والعمرانية، والمعمارية، والتراثية، والتخطيطية، وهو ما يشير إلى مستوى الأداء الحضاري لمدينة الرياض، وجودة مشاريعها، التي حققت – بحمد اللّه – أفضل المواصفات العالمية، ومستويات الأداء الفائق.

إن من باب ردِّ الفضل إلى أهله أن أقول: إن الإنجازات الحضارية التي هيأها اللّه لمدينة الرياض، والتي تلقى التقدير والإشادة دولياً وإقليمياً ومحلياً، مهندسها الأول ولا شك قائد التنمية في منطقة الرياض صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض – حفظه اللّه – الذي كان ولا يزال خلف كل الإنجازات التي تتحقق لهذه المدينة، بمتابعته الحثيثة، ومساندته المستمرة، ودعمه غير المحدود، لكل ما من شأنه الارتقاء بالمدينة، والإعلاء من شأنها.

ولقد حرصت الهيئة منذ إنشائها بتوجيهات من سموه الكريم على تعميق مفهوم التكامل، بما يتجاوز مجرَّد تبادل المعلومات، والتنسيق الزمني والمكاني بين الأعمال والأنشطة والمشاريع، إلى العمل وفق رؤية موحدة، وخطة عمل شاملة، تحقيقاً للأداء التكاملي بين كلِّ الجهات العاملة بالمدينة الحكومية والخاصة.

هذا الأداء الحضاري الذي كان بفضل اللّه وتوفيقه لعقود متواصلة من البناء والتأسيس، الذي تولته الدولة على عاتقها، والقفز بمدينة الرياض فوق حاجز الزمن من بلدة صغيرة، إلى حاضرة عالمية تسابق المدن الكبرى، التي درجت في ركب الحضارة منذ أزمنة بعيدة.

إن ما حصدته الرياض من جوائز لبعض مشاريعها ليس مكافأة نهائية لكل امتيازاتها، وجوانب تفوقها، وجودة بيئتها الحضرية والعمرانية، بل تعبيراً جزئياً عنها، وستظل المكافأة الكبرى والحقيقية في مدى إفادة سكان الرياض من هذه المشاريع، والارتقاء بالأداء الإنساني لمجتمع المدينة، تحقيقاً لمقاصد الشريعة في عمارة الأرض والحياة.

الرياض تفوز بـ ٤ جوائز في مسابقة عالمية من بين ٢٦٠ مدينة حول العالم

امتداداً لسعي مدينة الرياض نحو تقلدها مواقع الريادة ليس على المستويات المحلية والإقليمية فقط، وإنما العالمية؛ حققت العاصمة السعودية نجاحات جديدة تمثّلت في فوز الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بأربع جوائز من مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية في لندن في بريطانيا للعام ٢٠٠٧م، وذلك وسط منافسة بين ٢٦٠ مدينة من مختلف أنحاء العالم.

وقد تسلم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز - رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض - يوم الثلاثاء ٢٣ ذو الحجة ١٤٢٨هـ الجوائز الأربع التي فازت بها الهيئة، وذلك خلال استقبال سموه في مكتبه في قصر الحكم المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ - عضو الهيئة رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة وعدداً من مسؤولي المركز، بحضور صاحب السمو الأمير عبدالعزيز بن محمد بن عياف آل مقرن أمين منطقة الرياض.

سمو رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عبّر عن اعتزاز الهيئة بهذه الجوائز التي تعبّر عن ما وصلت إليه المملكة - بفضل الله - في جانب تطوير وتنمية المدن، وتعكس السياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - أيده الله - وسمو ولي عهده الأمين - حفظه الله -، في الوقت الذي يعزز فيه فوز الرياض بهذه الجوائز كونها نموذجا لما تحقق لكافة مدن المملكة من تطور ونمو بفضل الرعاية الكريمة التي توليها قيادة هذه البلاد المباركة لما فيه خير الوطن والمواطن.

ولدى استقبال صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبد العزيز - نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض- المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ، الذي قدّم لسموه الجوائز التي فازت بها الهيئة العليا؛ أعرب سموه عن سعادته البالغة بحصول مدينة الرياض على هذه الجوائز التي تعبر عن مدى ما تحقق لمدينة الرياض من تطور ونمو كبيرين في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - أيده الله - وسمو ولي عهده الأمين.

٢٦٠ مدينة تتنافس للفوز

وسط منافسة بين ٢٦٠ مدينة من مختلف أنحاء العالم، فازت أربعة مشاريع للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بأربع جوائز من مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية في لندن في بريطانيا للعام ٢٠٠٧م ، جاءت على النحو التالي:

١- فازت مدينة الرياض بالمركز الثاني في الجانب التخطيطي المتمثّل في المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.

٢- فاز مركز الملك عبدالعزيز التاريخي بالمركز الأول والجائزة الذهبية في جانب المشاريع العمرانية.

٣- فاز مشروع تطوير وادي حنيفة بالمركز الثاني والجائزة الذهبية في جانب المشاريع البيئية.

٤- فاز متنزه سلام بالجائزة البرونزية في جانب المشاريع الترويحية والبيئية.

وكان قد رشح لمسابقة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية لهذا العام ٢٦٠ مدينة من كافة أنحاء العالم في حقل المدن، ترشح منها للمنافسة النهائية على الجائزة ٣٩ مدينة، كما رشح للجائزة ١٦٠ مشروعاً في حقل المشاريع بشقيها البيئي والإنشائي، ترشح منها للمنافسة النهائية على الفوز بالجائزة ٢٩ مشروعاً.

نشر التجارب الناجحة عالمياً

تُمنح الجائزة من قِبَل مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية، وهي مؤسسة غير ربحية تأسست عام ١٩٩٧م، وتتخذ من مدينة لندن في المملكة المتحدة مقراً لها، وتعمل برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وتترشح للجائزة المشاريع المنجزة أو التي قيد الإنجاز التابعة للقطاعين العام أو الخاص.

وتركز الجائزة على إدارة البيئة وإنشاء مجتمعات نشطة مفعمة بالحيوية، وتهدف إلى تطوير ونشر التجارب الناجحة في العالم، وتشجيع نهج أفضل أساليب الممارسة والإبداع والقيادة الرائدة لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمعات.

كما تساهم الجائزة في إبراز المدن والمشاريع المشاركة في منافساتها، وإتاحة الفرص لتبادل الخبرات والتجارب حول أفضل قواعد الممارسة الدولية في إدارة البيئة، وإدارة المناظر الطبيعية، وإدارة التراث، وتدعيم المجتمعات، والتخطيط التقدمي. وتنقسم الجائزة إلى جزئين: يعنى الأول بالمدن. والآخر بالمشاريع. وتعقد دورة جديدة كل عام في مدينة يتم اختيارها من قبل اللجنة المنظمة للجائزة، حيث سيتم الإعلان عن المدينة التي ستنظم دورة الجائزة لعام ٢٠٠٨م، في الربيع المقبل - بمشيئة الله.

خبراء ومعايير صارمة للتحكيم

تتكوّن لجان التحكيم الدولية في الجائزة من خبراء ومختصين في مجالات تخطيط المدن والبيئة من مختلف دول العالم. ويعمل المحكّمون ضمن فرق يتكون كل منها من ثلاثة محكمين لاختيار المشاريع المستوفية لشروط المسابقة، ودخول التصفيات الأولية، ثم تقييم العروض في التصفيات النهائية، لتحديد المدن أو المشاريع الفائزة بالجوائز: الذهبية والفضية والبرونزية.

ويتم التحكيم وفقاً لمعايير محددة تتضمن:

- التخطيط للمستقبل: ويبرز استعمال أساليب التخطيط الخلاقة لإنشاء مجتمع مستديم يتمتع بالطاقة والحيوية، وذلك عبر دمج الخطط الإستراتيجية العليا مع الخطط والبرامج التنفيذية، وكيفية انعكاس ذلك على تلبية احتياجات المجتمع، وطرائق تنفيذ هذه الخطط في الوقت الحالي وفي المستقبل في سياق عملي مرتبط بالموارد المتاحة.
- حماية البيئة: وذلك من خلال تبني مبادرات مبدعة تؤدي إلى إدارة البيئة بصورة مستدامة، وتثبت مشاركة المجتمع في الجهود لتطبيق التنمية المستدامة، وترويج أفضل القواعد التي تؤدي إلى تنمية البيئة والمحافظة عليها وحمايتها، بما يشمل تحسين جودة الهواء والمياه والأراضي والتنوع البيولوجي والحد من استهلاك الموارد الطبيعية من خلال استعمال المواد والمصادر البديلة للطاقة وإعادة تدوير الفضلات والمخلّفات.
- أساليب الحياة الصحية: ويستعرض سجل المجتمعات في اتباع أساليب الحياة الصحية وتعزيز التكامل الاجتماعي والأنشطة المشتركة داخل المجتمع، بما يشمل الأنشطة الرياضية والثقافية والترويحية.
- قدرة استدامة المجتمع: ويهتم بجوانب اشتراك الأفراد والجماعات في تخطيط وتطوير وإدارة المجتمع المحلي، وكيفية حصول المجتمع المحلي على السلطة، وتفاعله مع الفرص الناتجة عن تنميته.
- المحافظة على التراث: ويهتم بدور المجتمعات في المحافظة على تراثها المبني والطبيعي وأساليب إدارته، ومدى مساهمة التراث بصورة إيجابية في تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية وأجيال المستقبل.
- جودة أعمال تنسيق المواقع: ويعنى بتعزيز المناظر الطبيعية في المجتمع لخلق بيئة تكون مصدر فخر للتجارب الترويحية، وذلك عبر المزج بين سمات التجميل المبنية والطبيعية، وحماية التراث الطبيعي والمواقع الهامة إكولوجياً، والتنوع البيولوجي، وإدخال النباتات في أجواء أكثر صعوبة.

مدن كبرى فازت بالجائزة في دورات سابقة

عدد من المدن الكبرى في العالم فازت بهذه الجائزة في دورات سابقة، من أشهرها: مدن لوس أنجلوس، وشيكاغو، وهونولول، وفينكس في الولايات المتحدة، تورنتو ومنطقة شلالات نياجرا في كندا، ويستمنستر (وسط لندن)، ومدن أخرى من اليابان والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا.

المدن الكبرى التي فازت بالجائزة في دوراتها السابقة

العام	المدينة
١٩٩٩م	تورنتو - كندا
٢٠٠٠م	شينزو - الصين
٢٠٠١م	ويستمنستر (لندن) - بريطانيا
٢٠٠٢م	زيمين - الصين
٢٠٠٣م	شيكاجو - الولايات المتحدة
٢٠٠٤م	هونولولو - الولايات المتحدة
٢٠٠٥م	تشوان - جنوب إفريقيا
٢٠٠٦م	دونجون - الصين

مدينة الرياض.. مسيرة من العطاء تؤسِّس لمستقبل طموح

فازت مدينة الرياض بالمركز الثاني لجائزة مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية لعام ٢٠٠٧م في الجانب التخطيطي المتمثل في المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.

ومنذ فجر الخامس من شوال لعام ١٣١٩هـ انطلقت نهضة الرياض المباركة التي أجراها الله على يد الملك المؤسس عبدالعزيز – رحمه الله، واستمرت على مدى العقود الماضية تتشكل كقاعدة للبلاد يتزايد سكانها ومكانتها على الصعد السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة.

ومع بداية التسعينيات الهجرية، دخلت الرياض مرحلة التخطيط الموجه، حيث أعد المخطط التوجيهي الأول تبعه المخطط التوجيهي الثاني لمدينة الرياض، وتتويجاً لهذه المرحلة أنشئت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بوصفها سلطة عليا تتولى مسؤولية التطوير الشامل للمدينة، وتوفر لجميع الجهات العاملة خططاً إستراتيجية مشتركة تنطلق منها جميع أعمالها.

ولكون التخطيط الإستراتيجي عملية مستمرة، قرر مجلس الوزراء الموقر إنشاء مركز المشاريع والتخطيط بوصفه جهازاً تنفيذياً إدارياً وفنياً للهيئة، يتولى: عملية التخطيط والتطوير، وتحويل الخطط الإستراتيجية إلى برامج تنفيذية، وتنسيق تنفيذها، ومراقبة الأداء والنتائج على أرض الواقع، وتقويم التجارب، والاستجابة للظروف والمتغيرات، والقيام بالتطوير الدائم للخطط والبرامج.

تخطيط بعيد المدى

وقد أنجزت الهيئة المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، الذي يمثل بيئة تخطيطية، ذات طبيعة إستراتيجية بعيدة المدى تشكل مرجعاً لأداء جميع المؤسسات العاملة في المدينة: إدارية، وخدمية، وقطاعاً خاصاً، وفق برامج تنفيذية تتسم بالشمول، والتكامل، والمرونة، وبعد المدى.

كما بدأت الهيئة في إعداد المخطط الإستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، الذي يحقق مضامين الخطط التنموية الوطنية، ويوفر بيئة ملائمة لإطلاق عوامل النمو المتوازن بين مدن منطقة الرياض، ومحافظاتها كافة.

وحرصت الهيئة منذ إنشائها على تعميق مفهوم التكامل، بما يتجاوز مجرَّد تبادل المعلومات، والتنسيق الزمني والمكاني بين الأعمال والأنشطة والمشاريع، إلى العمل وفق رؤية موحّدة، وخطة عمل شاملة، تحقيقاً للأداء التكاملي بين كلِّ الجهات العاملة في المدينة.

جهود مشتركة وجاذبية استثمارية

وقد أثمرت الجهود المشتركة المبذولة من القطاعين العام والخاص خلال العقود الماضية – بفضل الله – في جعل الرياض مدينة ذات جاذبية استثمارية عالية، وحاضرة عصرية كبرى يزيد عدد سكانها عن ٤,٦ مليون نسمة، يمثل من هم دون سن العشرين منهم ٥٠ ٪، يؤويهم نحو ٧٨٠ ألف وحدة سكنية، على مساحة مطوّرة تزيد عن ١٠٠٠ كيلو متر مربع، تضم ١,٢ مليون استعمال مختلف للأراضي تشمل الاستعمالات السكنية والتجارية والمكتبية والخدمات والمرافق العامة وغيرها.

كما تتمتع مدينة الرياض بقاعدة اقتصادية متينة جعلت منها مركزاً مالياً مهماً على المستوى المحلي والإقليمي ، إلى جانب ما سيتيحه مركز الملك عبدالله المالي من إضافة نوعية لقطاع التنمية الاقتصادية في المدينة، فضلاً عن كون الرياض مركزاً إنتاجياً كبيراً في مجالات الصناعة والتجارة والإنشاء والإدارة والخدمات، وكونها سوقاً استهلاكية ضخمة للعديد من المنتجات والاستثمارات.

بنية تحتية متقدّمة

وتتمتع الرياض ببنية تحتية متقدمة تتمثل في شبكات الطرق ومرافق النقل وشبكات المرافق العامة. وحققت المدينة مكانة مرموقة على المستويات التعليمية والثقافية والصحية تنافس نظيراتها على المستويات الإقليمية. فيما يجري معالجة العديد من القضايا الاجتماعية في الرياض، ووضع الخطط والإستراتيجيات لعلاجها، ومن أبرزها: إستراتيجية التنمية الاجتماعية، والتي عنيت بوضع إستراتيجية لمكافحة الفقر، وإستراتيجية للقضاء على البطالة، وإستراتيجية لتخفيض الهجرة إلى المدينة. فيما يحظى الأمن الحضري بأهمية بالغة في ظل التوسع الذي تشهده المدينة، حيث يجري إعداد إستراتيجية للأمن الحضري على مستوى المدينة.

و يجري في مجال حماية البيئة تطبيق الخطة التنفيذية لحماية البيئة في المدينة بإشراف ومتابعة اللجنة العليا لحماية البيئة في مدينة الرياض، والتي تتضمن ٤٦ برنامجاً تنفيذياً للتحكم في التلوث وتنمية البيئة الطبيعية ومعالجة النفايات وكافة القضايا البيئية، ومن أبرز المشاريع في هذا الجانب: مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة. وقد ساهم العمل في برنامج السلامة المرورية والذي يحظى بمتابعة اللجنة العليا للسلامة المرورية بنتائج إيجابية ملموسة في تقليل عدد الوفيات في المدينة.

مستقبل طموح

مستقبل الرياض على موعد مع جملة من الخطط والبرامج والمشاريع التي تتصف جميعها بأهميتها الإستراتيجية، وبعنايتها بقطاعات حيوية من شأنها تمتين حجم المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص في مسيرة التنمية، من أبرز هذه المشاريع:

١- مراجعة أنظمة البناء وتطويرها على مستوى المدينة: وذلك استجابة لمتطلبات التنمية العمرانية والاقتصادية، ورغبة في تحقيق الكفاءة في استغلال الأراضي، وتشجيعاً للاستثمار في مدينة الرياض والحد من الانتشار الأفقي لها.

٢- إنشاء خمسة مراكز فرعية تتوزع على قطاعات المدينة المختلفة من أجل مساندة مركز المدينة الحالي.

٣- تحديد عدد من أعصاب الأنشطة على مستوى المدينة، وذلك على امتداد بعض الطرق الرئيسية القائمة، بحيث تتضمن استعمالات سكنية وتجارية وإدارية واقتصادية وثقافية، إضافة إلى إتاحة التطوير بارتفاعات عالية على جانبي تلك المحاور.

٤- إنشاء ضاحيتين جديدتين في شمال وشرق مدينة الرياض، يتاح للقطاع الخاص فرص واسعة للمشاركة في تطوير الضاحيتين والاستثمار في إنشاء البنى التحتية والخدمات العامة وبناء مشاريع تطويرية وأحياء سكنية متكاملة المرافق فيهما.

٥- اعتبار منطقة الظهيرة - وهي المنطقة المحصورة بين منطقة قصر الحكم ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي وتبلغ مساحتها ٧٥٠,٠٠٠ ألف متر مربع - منطقة تطوير خاصة يتم إسناد التطوير فيها إلى تآلف شركات من القطاع الخاص، وستتم عملية التطوير لهذه المنطقة تحت إشراف الهيئة مباشرة.

٦- تنفيذ خطة شبكة الطرق المستقبلية لمدينة الرياض من خلال خطط خمسية تنفيذية تهدف إلى رفع مستوى شبكة الطرق القائمة وتحسينها، واستحداث عناصر جديدة. وتتضمن تنفيذ شبكات طرق بطول ٣٠٠ كيلومتر من الطرق السريعة، وحوالي ٤٥٠ كيلومتراً من الطرق الرئيسية والشريانية، و٤٠ تقاطعاً حراً، و٥٠ تقاطعاً بمستويات منفصلة.

٧- وضع خطة شاملة للإدارة المرورية تهدف إلى زيادة القدرة الاستيعابية لشبكة الطرق ورفع كفاءة تشغيلها. وتتضمن الخطة ثمانية برامج رئيسية للإدارة المرورية تنفّذ على مدى ١٥ عاماً مقبلة. وتتضمن تلك البرامج أكثر من ٦٠ مشروعاً تنفيذياً.

٨- إعداد الخطة الشاملة للنقل العام في مدينة الرياض بهدف توفير وتنويع أنماط وسبل التنقل في المدينة للحد من الاستخدام المفرط للمركبة الخاصة وللإيفاء بمتطلبات التنقل القائمة والمتوقعة بما يتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمرورية.

مركز الملك عبد العزيز التاريخي.. قلب الرياض الثقافي النابض

فاز مركز الملك عبدالعزيز التاريخي بالمركز الثاني لجائزة مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية لعام ٢٠٠٧م في جانب المشاريع العمرانية.

ويمثل مركز الملك عبدالعزيز التاريخي قلباً حضارياً ينبض بالثقافة وسط مدينة الرياض، ينعم بمزاياه سكان المدينة جميعهم على اختلاف مستوياتهم الثقافية واختلاف أعمارهم.

المركز الذي يعد أحد أهم المعالم الحضارية والثقافية في العاصمة الرياض وافتتح في الخامس من شوال لعام ١٤١٩هـ بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود - رحمه الله، احتوى على أكبر قدر ممكن من المرافق التي تغطي احتياجات الزائرين من أفراد وأسر، كما تعددت وتنوعت أوعية المعلومات ووسائل عرضها في المركز لتقديم أنماط ثقافية مختلفة وبمستويات متدرجة من الثقافة التي تشكل عاملاً أساسياً في بناء المجتمع السوي المتأصل بجذوره العريقة والمتخلق بمحاسن دين الإسلام الحنيف، فضلاً عما يقدمه المركز من واحة ترويحية تخفف من الإيقاع الرتيب لحياة المدينة.

أنماط مختلفة من الأنشطة

جُهِزَ المركز الذي أنشأته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالمنشآت المتحفية والمرافق المتعددة التي تؤهله لاحتضان أنماط مختلفة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية المتجددة.

واختير موقع مركز الملك عبد العزيز التاريخي في حي المربع لقيمته التاريخية التي ما زالت تشغل حيزاً من ذاكرة عامة سكان المدينة، حيث يضم قصر المربع الذي كان مقراً لديوان الملك عبدالعزيز - رحمه الله، إضافة إلى أهمية الموقع التراثية والعمرانية لاحتوائه على مجموعة من المباني التراثية المهمة.

ويبرز دور المركز التعليمي والثقافي من خلال محتويات وأنشطة عناصره الرئيسية كقصر المربع، والمتحف الوطني، ودارة الملك عبدالعزيز، وفرع مكتبة الملك عبدالعزيز العامة في المربع، وقاعة الملك عبدالعزيز للمحاضرات، إضافة إلى مقر لوكالة الآثار والمتاحف ومجموعة من المباني الطينية التي جرى ترميمها باستخدام مواد البناء الأصلية وطرائق البناء القديمة. وقد صممت مباني هذه العناصر وجهزت بأسلوب عصري حديث ييسر للزائرين تحصيل الفوائد العلمية والثقافية بطريقة شائقة وممتعة.

ومن الناحية الاجتماعية، صمم الميدان الرئيسي وسائر ميادين المركز وساحاته على نحو يؤهلها لأن تستخدم في إقامة الاحتفالات والمهرجانات والأنشطة الرسمية والشعبية في المناسبات والأعياد. كما تضفي حدائق المتنزه بأشجارها ونباتاتها الجميلة ومياهها الجارية جواً لطيفاً تتوفر فيه أسباب الراحة والترفيه، بينما تنتشر في أنحاء المنتزه المختلفة الأكشاك التي تسمح للأسر والأفراد بتناول الطعام في بيئة متسمة بالهدوء والسكينة.

اندماج بالنسيج العمراني

وقد أولى تصميم المركز اهتماماً كبيراً بالبيئة، إذ إن مساحاته الخضراء بما فيها من أصناف النباتات والأشجار المتنوعة تساهم في الحد من التلوث، وفي تنقية الهواء، وتلطيف درجات الحرارة، لتستفيد من ذلك المناطق المحيطة بالمركز.

وروعي في تصميم المركز اندماجه بالنسيج العمراني المحيط به، وتقديمه خدمات مباشرة إلى سكان وسط المدينة الذين يحتاجون إلى الساحات العامة والمتنزهات ووسائل الترفيه العائلي. كما يمتاز المركز بتقديم مستويات مختلفة من العمارة التراثية وسبل إحيائها وإعادة تأهيلها، وتزخر مرافقه بتنوع وظيفي تشكل الثقافة والجوانب الاجتماعية قاسماً مشتركاً بينها.

كما روعي في تصميم المركز المرونة ، حيث يمثل هذا المشروع أحد برامج الهيئة التطويرية في منطقة وسط المدينة، والتي ابتدأتها الهيئة بتطوير منطقة قصر الحكم ضمن أكثر من مرحلة.

وادي حنيفة يستعيد دوره شرياناً للحياة في الرياض

فاز مشروع تطوير وادي حنيفة بالمركز الثاني والجائزة الذهبية من مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية لعام ٢٠٠٧م في جانب المشاريع البيئية.

وقد عمدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى القيام بجملة من الإجراءات والتنظيمات التي تهدف إلى إيقاف المصادر الرئيسية للتدهور في بيئة وادي حنيفة، بهدف وقف عملية التدهور المتواصلة منذ عقود، ثم البدء بتأهيل الوادي، ليس للوصول إلى ما كان عليه قبل التدهور، بل إلى تطويره وتحويله إلى منطقة جاذبة للاستثمار في مجالات مختلفة،عبر إطلاق برامج التطوير المختلفة.

ويمثل مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة الأساس الذي تُبنى عليه بقية المشاريع التطويرية التنفيذية الحكومية والاستثمارية التي تضمنها برنامج تطوير وادي حنيفة. ومع اكتمال أعمال مشروع التأهيل سيتوفر لمدينة الرياض وساكنيها أكبر المنتزهات القريبة من معظم أحياء المدينة على طول امتداد الوادي.

وينحدر وادي حنيفة مخترقاً هضبة نجد باتجاه الجنوب، حتى ينتهي في السهباء بطول ١٢٠كم، وهو يصرف المياه لحوالي ٤ آلاف كم٢ من المناطق المحيط. ويغذيه ٤٠ وادياً وشعباً يبلغ معدل أطوالها ٢٥كم. وفي عام ١٤٠٧هـ أصبح الوادي أحد برامج الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وصدرت تنظيمات واتخذت إجراءات لوقف تدهور بيئة الوادي، كان من أحدثها: إقرار الهيئة في عام ١٤٢٤هـ برنامج تطوير وادي حنيفة، وبدؤها في تنفيذ مشروع التأهيل البيئي الشامل للوادي.

مخطط شامل لتطوير الوادي

يتكوّن المخطط الشامل لتطوير وادي حنيفة من خمسة عناصر رئيسية هي:

١- مخطط التصنيف البيئي: يعنى بالجانب الفطري في الوادي، وبالأخص الحياة النباتية والحيوانية الطبيعية. ويقسم المخطط الوادي إلى مناطق لها ضوابط استعمالات مختلفة بحسب حساسية الحياة الفطرية في هذه المناطق، ومتطلبات بنائها وتنميتها.

٢- مخطط استعمالات الأراضي: يساعد على ضبط النشاط البشري في الوادي فيما يخص الاستعمالات الحضرية، ويحدد أنواع الاستعمالات الممكنة جميعها في كل أجزاء الوادي بحسب الظروف البيئية لهذه المناطق.

٣- ضوابط التطوير: حددت الضوابط لتكون مرجعاً تنظيمياً يحتوي على المواصفات التفصيلية الدقيقة لما يجري أو يستجد في الوادي من استعمالات وأنشطة ورؤية لبرامج التطوير الممكنة في جوانب السياحة والزراعة والمياه والتطوير العمراني الحضري والثقافي.

٤- خطة إدارة موارد المياه: تعنى بضبط الجانب المائي في الوادي من خلال إعادة توازنه وتأمين أخطار السيول والتلوث الوبائي، وإعادة تدوير المياه المصروفة وتوظيفها في تنمية الوادي والزراعة واحتياجات المدينة.

٥- مشروع التأهيل البيئي الشامل: يعنى بإزالة جميع المظاهر السلبية القائمة في الوادي، وإعادة تكوين الوادي إلى وضعه الطبيعي بوصفه مصرفاً للمياه، وإعادة تصميم الخدمات والمرافق وفق هذه المهمة ليكون الوادي مهيّئاً للتطوير.

نظام للمعالجة الحيوية

كما يتضمن المشروع قناة دائمة للمياه ونظاماً للمعالجة الحيوية يستخدم في تنقية المياه الدائمة في الوادي. ويمتاز بملاءمته للبيئة وانخفاض تكلفته، حيث يعتمد مبدأ المعالجة الحيوية في تنقية المياه الدائمة في الوادي باستخدام الكائنات المجهرية الدقيقة التي تتغذى على الملوثات وتحويلها إلى مواد غير ضارة، من خلال توفير الظروف الملائمة لذلك، وهي: (الحرارة، الأوكسجين، والإضاءة) وسط بيئة معدة خصيصاً لهذا الغرض.

ويتضمَّن مشروع التأهيل إقامة طرق رئيسية لخدمة الحركة المرورية المحلية تمتد من سد العلب في الدرعية إلى منطقة البحيرات بعرض يتراوح ما بين ستة إلى تسعة أمتار، وتكوين ممرات للمشاة من مسارات ترابية مرصوفة بشكل يسمح بكل أنواع الحركة، وهي محمية بأكتاف من التكوينات الصخرية، تعمل بوصفها محددات للممرات. وأماكن للجلوس واستراحة المشاة، إضافة إلى إعادة الغطاء النباتي في وادي حنيفة وإيجاد بيئة نباتية تلائم بيئة الوادي.

متنزه سلام .. بيئات متعددة تتوسط عمران الرياض

فاز مشروع متنزه سلام بالجائزة البرونزية لمؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية لعام ٢٠٠٧م في جانب المشاريع الترويحية والبيئية.

ويمثل متنزه سلام الذي طورته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أحد أهم العناصر الطبيعية لمركز مدينة الرياض المتمثل في منطقة قصر الحكم التي تعد بدورها قلب مدينة الرياض ومركزها التاريخي والتراثي، والتي شهدت الانطلاقة لتأسيس الدولة السعودية الحديثة، حيث تحتضن جامع الإمام تركي بن عبد الله وقصر الحكم وحصن المصمك، إضافة إلى كونها مركزاً تجارياً.

ويقع متنزه سلام بمحاذاة منطقة قصر الحكم في الجهة الجنوبية، حيث يحده طريق الملك فهد من الغرب، وشارع طارق بن زياد من الشمال، وشارع سلام من الشرق، وشارع عسير من الجنوب ، وذلك في مساحة تبلغ ٣١٢ ألف متر مربع.

وأقيم هذا المتنزه على أرض مزرعة سلام الشهيرة التي نزعت ملكيتها منذ مدة طويلة لتضم إلى مرافق المدينة العامة، واشتهرت بجودة نخيلها، وكانت ملكاً خاصاً أنشئ فيها قصر سكني وعدد من المباني الخدمية ومسجد يتجاوز عمره الآن سبعين عاماً، ونظراً للموقع الإستراتيجي لتلك المزرعة ولحاجة وسط المدينة للحدائق والمناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء والكثافة السكانية والعمرانية في المنطقة؛ فقد تقرر منذ وقت مبكر نزع ملكية المزرعة تمهيداً لتحويلها إلى متنزه عام يخدم سكان المدينة.

متنزه عائلي متعدد البيئات

تولت هيئة تطوير الرياض تخطيط المتنزه والإشراف على تصميمه وتنفيذه، حيث تقوم الفكرة الأساسية للمشروع على إيجاد متنزه عائلي متعدد البيئات يخدم زائريه بقضاء أوقات ممتعة من خلال تزويد المتنزه بالمسطحات الخضراء، واحتياجات المرافق العامة وملاعب الأطفال. كما يخدم المتنزه البيئة العامة للمدينة بزيادة الرقعة الخضراء، وإيجاد محيط بصري من التكوينات الطبيعية تخفف من حدة مظاهر العمران والكثافة المرورية في المنطقة. كما ينظر للمشروع بوصفه جزءاً مكملاً ومتناسقاً مع برامج الهيئة التطويرية في منطقة قصر الحكم بمراحلها الثلاث، أو المشاريع الأخرى التي أشرفت وتشرف عليها هيئة التطوير، كإنشاء المحكمة الكبرى، ومقر الدفاع المدني، ومسجد الشيخ محمد بن إبراهيم.

ويأتي هذا المشروع متكاملاً مع الجزء الأوسط من طريق الملك فهد الذي نفذته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، حيث يساهم المتنزه في زيادة المسطحات الخضراء على جانبي الطريق، مما يخفف من مصادر التلوث المنبعث من السيارات التي تعبر الطريق. كما يساهم نظام المياه الأرضية في طريق الملك فهد المكوّن من حوالي ألف بئر في توفير مصدر مياه كاف ومتدفق لري المسطحات الخضراء في المتنزه، وتزويد البحيرة الصناعية فيه.

باقة منوّعة من المرافق

وقد حرصت هيئة التطوير على أن يقدم المتنزه باقة منوعة من المرافق المتعددة التي تسمح لمرتاديه بمزاولة أنماط مختلفة من الأنشطة الترويحية، من الألعاب المائية، إلى الألعاب الرملية، إلى مضامير المشي، إلى النوافير والتكوينات المائية، فضلاً عن البيئات الطبيعية المتنوعة، والحياة الفطرية التي سيستقطبها المتنزه.

ويتكون منتزه سلام من بيئات مختلفة تشمل منطقة المزرعة التي تقع في الجزء الشمالي من المتنزه وتشتمل على ما تبقى من مزرعة النخيل، بالإضافة إلى أشجار النخيل الإضافية التي يصل عددها إلى ألف نخلة. وتقدم هذه المنطقة نموذجاً للمزرعة التقليدية،حيث يتاح للجمهور الاستفادة من ظلال النخيل واختيار أماكن جلوسهم دون إيجاد تكوينات مخصصة كجلسات للعائلة، ما يضفي على الموقع مزيداً من المحاكاة للواقع ويتيح للزوار حرية الاختيار.

بحيرة وتلال طبيعية

ومن أبرز عناصر المنتزه منطقة البحيرة التي تبلغ مساحتها ٣٣ ألف متر مربع وقد حفرت بأعماق مختلفة بحيث لا تتجاوز أعلى نقطة فيها خمسة أمتار. وتقدر المياه التي تستوعبها البحيرة بحوالي ١٤٠ ألف متر مكعب، وجهزت أرضية البحيرة بطبقات من الطين المرصوف، وطبقات من المواد العازلة لحفظ الماء.

كما وضعت عدة احتياطات وتجهيزات لضمان حركة المياه في البحيرة بشكل دائم والحيلولة دون نمو الحشرات والبعوض فيها، وكذلك نمو الطحالب، ويدخل ضمن هذه الاحتياطات نوافير مياه متعددة مضاءة ليلاً، ومضخات لتوليد تيارات مائية دائمة، فضلاً عن زراعة النباتات التي تحد من انتشار الطحالب.

وقد قسمت البحيرة إلى منطقتين، إحداهما: يتاح فيها ركوب القوارب. والأخرى: تمثل تكويناً طبيعياً. وتستقطب البحيرة مع المسطحات الخضراء في المتنزه الطيور المحلية والمهاجرة، ويحيط بالبحيرة ممر مشاة دائري ومسقوف بعرض عشرة أمتار وطول كيلو متر واحد يمر عبر معظم أرجاء المتنزه.

كما يضم المشروع منطقة التلال التي تقع في الوسط، وتتكون غالباً من مسطحات خضراء، إضافة إلى منطقة البيئة الطبيعة التي تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من المتنزه، وهي مخصصة لتوفير بيئة طبيعية لأنواع مختارة من الحيوانات والطيور التي تعيش في المنطقة.

تم تزويد المتنزه بأربعة مصليات، ودورات مياه، ومحلات لبيع التذاكر والمأكولات الخفيفة، وثلاثمائة موقف للسيارات. ويحيط بالمتنزه من الخارج ممر فسيح وآمن لممارسة رياضة المشي. ويغذى المتنزه بالمياه الكافية من خلال المياه الأرضية من طريق الملك فهد التي ستمر عبر محطة تنقية في الموقع قبل ضخها في البحيرة أو في شبكة الري المتكاملة للأشجار والمسطحات الخضراء في الموقع.

جوائز عالمية تلتقي في الرياض

جاء فوز مشاريع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بجوائز مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية لعام ٢٠٠٧م، امتداداً لفوز مجموعة من مشاريع الهيئة بالعديد من الجوائز المعمارية العالمية، من أبرزها: جوائز «آغا خان»، وجائزة مركز المياه في واشنطن، وجوائز جمعية المعماريين الكنديين، وجائزة الملك عبد الله الثاني للإبداع، وجائزة منظمة المدن العربية، وجائزة وزراء الإسكان العرب، وجائزة الأمير سلطان بن سلمان للتراث العمراني.

جائزة مركز المياه في واشنطن

نال المخطط الشامل لتطوير وادي حنيفة الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض؛ اهتمام وإعجاب كثير من الخبراء والمختصين في مختلف دول العالم، مما أهله للحصول على جائزة مركز المياه في واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه أفضل خطة لتطوير مصادر المياه على مستوى العالم لعام ٢٠٠٣م من بين ٧٥ مشروعاً قدمت من ٢١ دولة.

وقد تم عرض هذا المخطط في المؤتمر السنوي لمركز المياه الذي عقد في مونتريال في كندا حينها، حيث عدّت لجنة التحكيم المكونة من عدد من الخبراء يمثلون مختلف دول العالم «أن هذا المشروع يمثل بادرة رائدة في المخططات الشاملة». كما وصف المخطط بأنه «مشروع عالمي ويضع معايير عالمية جديدة». كما أثني في المؤتمر على الرؤية المستقبلية والدقة المتناهية التي اتسم بها المشروع. وقد طلبت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة عرض المشروع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وقد قام فريق من الهيئة بعرضه في نيويورك.

«آغا خان» تحتفي بجامع الإمام تركي بن عبدالله

فاز جامع الإمام تركي بن عبد الله الذي أعادت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تطويره ضمن برنامجها لتطوير منطقة قصر الحكم؛ بجائزة «آغا خان» لعام ١٤١٥هـ خلال انعقاد دورة الجائزة في مدينة سولو بإندونيسيا.

جامع الإمام تركي بن عبدالله

أفضل الساحات في العالم

جمعية المعماريين الدنمركية اختارت ساحات منطقة قصر الحكم في مدينة الرياض التي نفذتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض؛ ضمن أفضل الساحات في العالم، وذلك في كتاب (الساحات الجديدة للمدن) الذي أصدرته الجمعية، وتضمن ٣٩ ساحة شهيرة في تسع مدن كبرى حول العالم جميعها من القارة الأوروبية والأمريكية، من بينها: ساحات (ميدان العدل)، و(ساحة الإمام محمد بن سعود)، و(ساحة الصفاة) في الرياض. وجرى اختيار ساحات قصر الحكم بوصفها أفضل ساحات في العالم «لتمكنها من تحقيق أعلى درجة من الدمج بين الوظائف الدينية والثقافية والتجارية والإدارية للمنطقة، وفقاً لتصاميم عمرانية حديثة وعصرية حافظت على أصالة المنطقة وعراقتها التاريخية وطابعها المحلي».

ساحة الإمام محمد بن سعود

ساحة العدل

وساهمت ساحات قصر الحكم التي نفذتها الهيئة ضمن مشروعها التطويري للمنطقة في استعادت المنطقة لمكانتها وأهميتها التاريخية والثقافية والاقتصادية التي كانت تتمتع بها منذ تأسيس المدينة، حيث أصبحت مقصداً للسكان بغرض التنزه أو التسوق في المجمعات التجارية التي تحيط بهذه الساحات، كما يرتادها معظم زوار العاصمة السعودية لاحتضان هذه الساحات تاريخ تأسيس الرياض، ومن ثم تاريخ تأسيس الدولة السعودية.

ويزيد من عوامل الجذب لساحات قصر الحكم مجاورتها لجامع الإمام تركي بن عبد الله، وقصر الحكم، ومقر أمارة منطقة الرياض، وأمانة منطقة الرياض

ساحة الصفاة

وبوابة الثميري، وبوابة دخنة، وبرج الديرة، وأجزاء من سور المدينة القديم، فضلاً عن عدد من الأسواق التاريخية التي اشتهرت بها المدينة والتي تم إعادة تشييدها ضمن مشروع تطوير المنطقة، وأبرزها: سوق الأوقاف، وسوق سويقة، وسوق الديرة، وسوق المعيقلية، إضافة إلى مراكز التسوق الحديثة، مثل: مركز التعمير، ومركز ابن سليمان، والشوارع التجارية العديدة التي تحيط بالمنطقة.

حي السفارات يفوز بجائزة «آغا خان» للعمارة

«حي السفارات» الذي نفذته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض فاز بجائزة «آغا خان» للعمارة المتخصصة في العمارة الإسلامية عن عام ١٤١٠هـ. وتم اختيار الحي من بين ٢٤٠ مشروعاً على مستوى العالم، حيث فاز الحي بجائزتين الأولى عن (مركز الحي) والثانية عن (تنسيق المواقع في الحي) ونوهت لجنة التحكيم في الجائزة بالحي في عدة جوانب أهمها:

- «أن الحي مثال رائع للتجديد والتأصيل معاً».
- «يمثل الحي فهماً رفيعاً ومبتكراً للنظم الطبيعية للأقاليم الحارة والجافة».
- «أنه المشروع الوحيد من نوعه الذي تبنى فكرة النظام الإيكولوجي المتكامل وبالتالي تقدم بالمهنة إلى الأمام».

ويتميز الحي في عدد من جوانبه بمؤثرات تنسيقية جمالية تحول دون الضوضاء الناتجة عن الطرق السريعة المجاورة للحي، ومنها: إقامة المرتفعات الترابية، وغرس الأشجار والنخيل، وتكوين المرتفعات الصخرية.

«قصر طويق» مَعْلَم مزدوج الوظيفة

نال «قصر طويق» الذي يمثّل أحد أبرز المعالم العمرانية الثقافية والاجتماعية في حي السفارات في الرياض؛ جائزة «الآغا خان» في خريف عام ١٤١٩هـ في مدينة غرناطة الإسبانية.

جائزة منظمة المدن العربية

واصل حي السفارات حصده لجوائز العمارة العالمية بفوزه بجائزة المشروع المعماري لمنظمة المدن العربية في دورتها الثالثة عام ١٤١٠هـ التي عقدت في مدينة الرباط في المغرب. وتزامن إنشاء الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لحي السفارات مع إطلالة القرن الهجري الجديد، وذلك ضمن مجموعة من المشروعات الحكومية الكبرى التي كان لها تأثير مباشر على التنمية بشكل عام في المدينة.

قصر طويق

ساحة الكندي

مركز الملك عبدالعزيز التاريخي

جائزة الملك عبد الله الثاني للإبداع

نال مركز الملك عبد العزيز التاريخي جائزة الملك عبدا لله الثاني بن الحسين للإبداع الخاصة في «حقل المدينة العربية وقضاياها ومشروعاتها العمرانية وبحوثها»، وذلك في الدورة الثانية للجائزة لعام ٢٠٠٤م، حيث فاز المركز التاريخي عن موضوع «دور المدينة العربية في تطوير التراث»، وذلك من بين ١٨٢ مشروعاً. وشارك في المسابقة كل من: الأردن، وفلسطين، وسوريا، واليمن، وتونس، والبحرين، ولبنان، وليبيا، والإمارات، والكويت، والجزائر.

جائزة الأمير سلطان بن سلمان للتراث العمراني

كما فاز مركز الملك عبد العزيز التاريخي بجائزة الأمير سلطان بن سلمان للتراث العمراني في دورتها الأولى لعام ١٤٢٧هـ. ومنحت الجائزة للمركز «لإنشائه في منطقة تاريخية كانت محوراً لتطور مدينة الرياض وأساساً للدولة السعودية المعاصرة، واهتمامه وتركيزه بإبراز الرسالة التي تضطلع بها المملكة بوصفها مهبط الوحي ومنطلق الإسلام».

مسجد المدي يفوز بجائزة منظمة العواصم والمدن الإسلامية

حصل مشروع مسجد المدي الذي أنشأته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي؛ على الجائزة الأولى لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية في دورتها السابعة التي عقدت في العاصمة التركية أنقرة خلال الفترة من ٣ -٥ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ، وذلك عن مشروعات والخدمات البلدية.

ويعد مسجد المدي الذي يقع على طريق الملك فيصل في الجزء الشرقي من مركز الملك عبدالعزيز التاريخي في حي المربع وسط مدينة الرياض؛ من أوائل المنشآت المعمارية في المملكة التي يتم فيها تطبيق التقنيات الحديثة في أساليب البناء باستخدام مواد طينية محلية (الطين المضغوط)، حيث يأتي استخدام الهيئة لهذه التقنية في بناء هذا المسجد في معرض اهتمام الهيئة بالإفادة من التقنيات التي تيسر الاستفادة من المواد المحلية في البناء مع تطوير طريقة تصنيعها، خاصة وأنها أثبتت جدواها الاقتصادية ومرونتها التنفيذية وكفاءتها التشغيلية بما يعود بالنفع على قطاع الإنشاءات والعمران، ويسهم في دعم مسيرة التطوير الحضرية لمدينة الرياض.

جائزة وزراء الإسكان العرب

فاز مشروع المجمع السكني لموظفي وزارة الخارجية في الرياض الذي نفذته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض؛ بجائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، «وذلك عن تميز تصميمه وإبراز السمات الثقافية والبيئية في هياكله العمرانية وسط محيط يتوفر على المتطلبات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والترفيهية، مع الحفاظ على أكبر قدر من الخصوصية من خلال المزج المتوافق بين الملامح البيئية وأسباب الرفاهية العصرية».

إسكان منسوبي وزارة الخارجية

مشروع تطوير الدرعية التاريخية ..

تجديد وإبراز للخصائص التاريخية والثقافية والعمرانية والبيئية

برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز رئيس اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض ورئيس اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية؛ عقدت اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض واللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية؛ اجتماعاً مشتركاً، يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ ذي الحجة ١٤٢٨هـ في مقر الهيئة بحي السفارات. وذلك بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب رئيس اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض، نائب رئيس اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز الأمين العام للهيئة العليا للسياحة.

اجتماع اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية ناقش تطور العمل في مشروع تطوير الدرعية التاريخية الذي يهدف إلى تحويلها إلى مركز ثقافي، وسياحي، على المستوى الوطني وفقاً لخصائصها التاريخية، والثقافية، والعمرانية، والبيئية. وسيتم ذلك من خلال ترميم المواقع، والمنشآت الأثرية، وإعادة تأهيلها، وإنشاء المؤسسات الثقافية التراثية، وإضافة المنشآت الخدمية اللازمة لإطلاق النشاط السياحي الثقافي، والترويحي.

المرحلة الأساسية من هذا المشروع ستغطي - بمشيئة الله - حي الطريف، وحي البجيري، إضافة إلى الطرق الموصلة، ومواقف السيارات، وشبكات المرافق العامة.

أما اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض الرابع عشر بعد المائة؛ فقد وافق على ترسية عدد من المشاريع شملت: مشروع المحكمة الجزائية بمدينة الرياض، أعمال التشغيل والصيانة والنظافة ضمن مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة بمدينة الرياض، واستعراض عدد من المشاريع المدرجة ضمن ميزانية الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لهذا العام ١٤٢٩هـ.

متحف مفتوح في حي الطريف

يمثل هذا الحي أهم أحياء الدرعية التاريخية، حيث إن معظم المعالم والمنشآت الأثرية المهمة في الدرعية التاريخية تتركز فيه، وفي مقدمتها قصر سلوى، ومسجد الإمام محمد بن سعود، ومجموعة كبيرة من القصور والمنازل، إضافة إلى المساجد الأخرى، والأوقاف، والآبار، والأسوار، والمرافق الخدمية.

وتهدف الخطة التطويرية لهذا الحي إلى تحويله إلى متحف مفتوح من خلال تأهيل المنشآت الأثرية في الحي، بعد توثيقها وترميمها، وتوظيف أبرز المنشآت المعمارية لاستيعاب مؤسسات ثقافية متحفية، أو أنشطة وفعاليات ثقافية تراثية، إضافة إلى تزويد الحي بالخدمات الملائمة للزوار بما في ذلك الطرق والممرات، والمرافق الخدمية، والوسائل التعريفية الثقافية والإرشادية وذلك من خلال الأعمال والمشاريع التالية:

- **التوثيق البصري والمساحي:** حيث تم في هذا الخصوص توثيق كل العناصر المعمارية والمنشآت القائمة في حي الطريف.
- **التوثيق الأثري:** تم في هذا المجال تنفيذ أعمال التوثيق للعناصر المعمارية في الحي، ضمن ثلاث مراحل؛ تشمل المرحلة الأولى كلاً من جامع الإمام محمد بن سعود، وقصر سلوى، وتتضمن المرحلة الثانية قصر إبراهيم بن سعود، وقصر فهد بن سعود، أما المرحلة الثالثة فتضم قصر فرحان بن سعود، وقصر مشاري بن سعود، وقصر تركي بن سعود، و(قوع) الشريعة (الساحة الشرقية لقصر سلوى).
- **الترميم الأثري:** ويتضمن هذا المشروع إعادة المنشآت المعمارية التراثية إلى حالتها العمرانية التي كانت عليها قبل أن تتعرض للتدهور والاندثار، تمهيداً لتوظيفها ضمن أنشطة ثقافية تراثية ملائمة، أو إبقائها معالم معمارية ضمن العرض المتحفي المفتوح في الحي. وسيتم الترميم وفق المعايير العلمية، وتوصيات اليونسكو في ترميم المنشآت الأثرية. كما سيتم ترميم مباني حي الطريف ضمن أربعة مستويات، وذلك حسب حالة المبنى، وأهميته التاريخية، والوظيفة التي سيقوم بها ضمن الخطة. وسيتم من خلال المستوى الأول إجراء عمليات الترميم الكامل، والمستوى الثاني: الترميم والتأهيل، والمستوى الثالث: ترميم الأطلال، والمستوى الرابع: ترميم الواجهات.

- **الطرق وشبكات المرافق العامة:** سيتم في هذا الجانب رصف الطرق والممرات عبر أرجاء حي الطريف، إضافة إلى تزويد الحي بشبكة متكاملة من المرافق العامة تشمل : المياه، والصرف الصحي، وتصريف السيول، والكهرباء، وشبكة لإنارة الطرق والممرات، وعناصر الحي المختلفة، وشبكة من اللوحات الإرشادية، والخرائط التوضيحية. وقد رُوعي في تصميم هذه الخدمات: الطبيعة العمرانية، والأثرية لحي الطريف، ومتطلبات خدمة الزوار. وقد بدأ العمل في تنفيذ الطرق ، وشبكات المرافق العامة.
- **جامع الإمام محمد بن سعود:** يجري حالياً العمل على توثيقه وترميم جزء منه حسب المعايير العلمية لاستخدامه، وترميم بقية عناصره كأطلال، كما يجري العمل الآن على إنهاء أعمال التصميم تمهيداً لطرح المشروع للتنفيذ.
- **متحف الدرعية:** سيقام مبنى المتحف ضمن أطلال قصر سلوى، بحيث تشكل أطلال القصر جزءاً من العرض المتحفي، بعد تدعيمها. وسيتخصص موضوع المتحف في تاريخ الدولة السعودية الأولى، وتاريخ قصر سلوى، وسيضم منظومة متكاملة من العروض المتحفية المكونة من اللوحات، والأفلام الوثائقية، والمعروضات التراثية، والقطع المتحفية، والمجسمات، والرسوم التوضيحية. وقد تم إنهاء التوثيق المساحي والأثري لهذا المشروع ويجري إنهاء وثائق التنفيذ، تمهيداً لطرحها في منافسة للتنفيذ.
- **عرض الصوت والضوء:** سيتم في هذا الخصوص توظيف أطلال قصر سلوى في عرض دراما قصصية تحكي قصة

الدرعية، باستخدام وسائط العرض البصرية والصوتية على أطلال القصر، وستكون تلك الأطلال بمثابة شاشة العرض، وقد تم طرح المشروع في منافسة للتنفيذ.

❖ **المتاحف العامة:** سيتم عرض جوانب الحياة اليومية في فترة الدولة السعودية الأولى، ضمن مجموعة من المباني الأثرية التي بدأ ترميمها في حي الطريف، بعد تأهيلها لاستيعاب العروض المتحفية الحديثة، حيث سيتم إنشاء أربعة متاحف متخصصة في حي الطريف تشمل: متحف الحياة الاجتماعية، ومتحف الحرب والدفاع، ومتحف الخيل، ومتحف التجارة والمال. ويجري العمل حالياً لاستكمال أعمال تصميمها، تمهيداً لبدء أعمال التنفيذ. وتتضمن هذه المتاحف ما يلي:

١- **متحف الحياة الاجتماعية:** يعرض جوانب الحياة اليومية، والعادات، والتقاليد، والأدوات المستخدمة، في فترة ازدهار الدولة السعودية الأولى. وسيقام المتحف في قصر سعد بن سعود، والمباني المجاورة له.

٢- **متحف الحرب والدفاع:** يعرض الجوانب الحربية في تاريخ الدرعية؛ كأدوات الحرب ، والمعارك الحربية ، وسيقام المتحف في المباني المجاورة لقصر ثنيان بن سعود، كما سُيخصص عرض متحفي مستقل يعرض قصة الدفاع عن الدرعية في أواخر عهدها، في قصر ثنيان بن سعود.

٣- **متحف الخيل:** نظراً إلى أهمية الخيل العربية الأصيلة في تاريخ الدرعية، سيخصص عرض متحفي للخيل العربية الأصيلة، إضافة إلى تقديم عروض الخيل الأصيلة في المباني المجاورة لقصر عبدالله بن سعود.

٤- **متحف التجارة والمال:** يعرض الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الدرعية، ومعالم التجارة، والعملات والموازين، والأوقاف. سيقام المتحف في مبنى المال وسبالة موضي، وقد بدأت أعمال التصميم المعماري، والهندسي، والمتحفي.

❖ **سوق الطريف التقليدية:** سيتم في هذا المشروع تأهيل مجموعة من المباني التراثية المطلّة على أحد الممرات الرئيسة بحي الطريف، لتشكل السوق التقليدية، التي ستعرض المنتجات التقليدية، والمصنوعات الحرفية المحلية، وتقدم خدماتها للزوار، ويجري العمل حالياً لإنهاء أعمال التصميم، تمهيداً لبدء أعمال التنفيذ خلال الشهور القادمة.

❖ **مركز الزوار:** هو مبنى حديث سيتم تشييده في مدخل حي الطريف، لاستقبال الزوار، ويقدم لهم خدمات الإرشاد السياحي، والتعريف الثقافي بعناصر الحي، وبرامجه الثقافية والسياحية، إضافة إلى وظيفته في توفير أماكن المشاهدة لعرض الصوت والضوء، وقد انتهت أعمال التصميم ، وتم طرحه في منافسة للتنفيذ.

- **مركز توثيق الدرعية:** سيتم في هذا المشروع ترميم قصر إبراهيم بن سعود في حي الطريف ليكون مقراً للمركز، وستتولى دارة الملك عبدالعزيز من خلاله أعمال التوثيق الأثري، والدراسات التاريخية المتعلقة بحي الطريف، والدرعية عموماً، ويتم حالياً إنهاء أعمال التصميم تمهيداً لبدء أعمال تنفيذ المبنى.
- **إدارة الطريف:** سيخصص قصر فهد بن سعود بعد ترميمه وتأهيله ليكون مقراً لإدارة حي الطريف، ويتم حالياً إنهاء أعمال التصميم لهذا المشروع تمهيداً لبدء أعمال التنفيذ.

قيمة ثقافية لحي البجيري

يتسم هذا الحي بقيمته الثقافية وموقعه الإستراتيجي الذي يتوسط الدرعية التاريخية، بالإضافة إلى إطلالته المميّزة على وادي حنيفة، حيث يشكل مدخلاً لها، وبوابة أولى لحي الطريف. وتهدف المشاريع التي يجري تنفيذها في هذا الحي إلى إبراز قيمته الثقافية، وتوظيف موقعه المتميّز في خدمة الأهداف التطويرية الأخرى للخطة التنفيذية، وتتمثل مشاريع حي البجيري في التالي:

- **مؤسسة الشيخ محمد بن عبدالوهاب:** وهي هيئة علمية معنية بتقديم تراث الشيخ العلمي والفكري، والعناية بمدرسته الفكرية، والاهتمام بالدراسات العقدية والدعوية المتخصصة، وخدمة الباحثين في مجالها. وتحمل المؤسسة أبعاداً ثقافية عالمية في التواصل الفكري، والاهتمام بالدعوة. وتم في هذا المجال تحديد طبيعة المؤسسة من حيث المسمى، والأهداف، ومجال العمل،

والسياسات، وبرامج العمل، واللوائح، والتنظيمات. كما تم إنهاء أعمال التصميم، وتم طرح المشروع في منافسة للتنفيذ.

- **المنطقة المركزية:** تشغل هذه المنطقة معظم الأجزاء المتبقية من حي البجيري ، وسيتم من خلال عناصرها الوظيفية تقديم الخدمات المختلفة لزوار الدرعية، لتكون بمثابة نقطة انطلاق لزوار الدرعية التاريخية عموماً. وتشتمل المنطقة المركزية على عدد من العناصر العمرانية التي يتناسب تصميمها مع الطابع التراثي التاريخي للدرعية، وتكوين حي البجيري، والخدمات التي سيقدمها للزوار، وتتمثل هذه العناصر في التالي:

١- الساحة الرئيسية: تمثل ميداناً لتوزيع الحركة بين عناصر حي البجيري، إضافة إلى استخدامها كساحة وميدان للعروض الفلكلورية والفعاليات الموسمية.

٢- مركز الاستقبال(زوار الدرعية): يمثّل بوابة استقبال لزوار الدرعية التاريخية عموماً. وسيقام المركز ضمن عدد من البيوت التراثية في حي البجيري، حيث يقدم عرضاً موجزاً عن الدرعية التاريخية، وعناصرها المتحفية، والسياحية، من خلال اللوحات، والأفلام، والمطبوعات، وتنظيم الجولات الإرشادية السياحية المنطلقة منه. وقد تم طرح المشروع في منافسة للتنفيذ.

٣- متنزه الدرعية: يشمل المتنزه الجزء المنحدر من حافة البجيري المطلّة على الوادي، وأجزاء من الوادي الواقعة بين حي البجيري وحي الطريف، وتبلغ مساحته ٦٠ ألف م٢. وسيمثل المتنزه عنصر ربط بين حي الطريف وحي البجيري، وسيقدم الخدمات المتكاملة للمتنزهين والزوار، وسيشتمل على: التكوينات الصخرية، والغطاء النباتي، والطرق، والممرات، وخدمات الزوار، وسيكون تصميم المتنزه ذا طابع تقليدي يلائم القيمة التراثية للموقع، وأهداف الخطة التنفيذية. وقد استكملت أعمال التصميم، وتم طرحه في منافسة للتنفيذ.

- **مسجد الظويهرة:** يهدف ترميم هذا المسجد إلى تأهيله وفق المنهج العلمي المتبع في ترميم المنشآت الأثرية، وتهيئته لإقامة الصلوات، وقد تم إعداد وثائق التنفيذ، وقد طُرح في منافسة للتنفيذ.

الطرق وشبكات المرافق العامة

سيتم في هذا الشأن دعم مشاريع التطوير الثقافية والتراثية والخدمية والسياحية التي سيجرى تنفيذها في حي الطريف، وحي البجيري؛ بنظام متكامل من الطرق الموصلة، وشبكات المرافق العامة. وقد تم تصميم هذه الطرق والمرافق وفقاً للاعتبارات البيئية للدرعية التاريخية، وقيمتها التاريخية التراثية، والتصميم المعماري لها، وأهداف الخطة التطويرية، وتشمل هذه المشاريع ما يلي:

١- الطرق والمداخل المؤدية إلى الدرعية التاريخية التي يجري تنفيذها حالياً: وتشمل شارع الإمام محمد بن سعود إلى طريق الملك عبدالعزيز، وشارع الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود، وميدان الأمير سلمان، وشارع الأمير سطام بن عبدالعزيز، وطريق قريوه.

٢- جسر الشيخ محمد بن عبدالوهاب: حيث سيتم إنشاء جسر حديث ينطلق من حافة البجيري إلى مدخل الطريف، وقد انتهت أعمال التصميم لهذا المشروع، وتم طرحه في منافسة للتنفيذ.

٣- طريق وادي حنيفة: وهو الطريق الممتد في الوادي ضمن حدود الدرعية التاريخية، وقد انتهت أعمال التصميم لهذا المشروع، وتم طرحه في منافسه للتنفيذ.

٤- شبكات المرافق التي يجري تنفيذها حالياً: وتشمل شبكات المياه، والصرف الصحي، وتصريف السيول ، والكهرباء، وشبكات إنارة الطرق، والممرات، والمناطق المفتوحة.

٥- مواقف السيارات، تشكل هذه المواقف جانباً من الخدمات الضرورية لزوار الدرعية التاريخية، والعاملين فيها، لذلك سيتم توفير مواقف تحت الساحة الرئيسية في حي البجيري تستوعب ٣٠٠ سيارة ، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المواقف تستوعب أكثر من ٤٠٠ سيارة موزعة في بقية أنحاء المشروع .

التسجيل ضمن قائمة التراث العالمي

يشكل تسجيل الدرعية التاريخية ضمن قائمة التراث العالمي الذي تقوم عليه منظمة (اليونسكو)؛ أحد أهداف الخطة التنفيذية لتطوير الدرعية التاريخية، حيث ستدعم هذه الخطوة مشاريع التطوير السياحي، وتزيد من القيمة الأثرية والتراثية والمعنوية للدرعية التاريخية.

وقد صدرت موافقة مجلس الوزراء الموقر على هذا الإجراء بناء على صدور الأمر السامي الكريم بذلك. ويتطلب هذا التسجيل تحقيق اشتراطات منظمة (اليونسكو) في هذا المجال، وقد تم عدُّ تحقيق هذه الاشتراطات في مختلف مشاريع الخطة التنفيذية في منهجية التطوير، والترميم، والتأهيل، والتشغيل، والحماية. وتتولى الهيئة العليا للسياحة ملف التسجيل ومتابعته مع منظمة (اليونسكو).

خطة الإدارة والتشغيل

نظراً لأن مشاريع الخطة التنفيذية لتطوير الدرعية التاريخية جميعها تتسم بالتنوع الكبير في طبيعة مشاريعها في مختلف المراحل التخطيطية، والتصميمية، والتنفيذية، والتشغيلية؛ لذلك جرى الاتفاق على أسس خطة الإدارة والتشغيل، بحيث تتولى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أعمال التخطيط، والتنفيذ، والتشغيل، والصيانة، ويشمل ذلك أعمال التصميم، وتنفيذ المنشآت والمباني، وصيانتها، وتشغيل المرافق العامة، والخدمات، وتشغيلها. فيما تتولى الهيئة العليا للسياحة تشغيل وإدارة حي الطريف، واستقطاب الاستثمارات الاقتصادية والسياحية لكامل الدرعية التاريخية.

وسيتم التنسيق في ذلك مع محافظة الدرعية، وبلدية الدرعية، ومختلف الجهات العاملة في تطوير الدرعية التاريخية، تمهيداً لإنهاء خطة التشغيل والإدارة، ورفعها إلى اللجنة العليا لتطوير الدرعية التاريخية لإقرارها.

اجتماع اللجنة التنفيذية للمشاريع

أقرت اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض في اجتماعها ١١٤ برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز رئيس اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض؛ ترسية عدد من المشاريع على النحو التالي:

١- مشروع المحكمة الجزائية في مدينة الرياض: تمت ترسية تنفيذ وإنجاز مشروع المحكمة الجزائية في مدينة الرياض على الشركة السعودية اللبنانية للإنشاءات الحديثة بمبلغ إجمالي قدره ٣٥٢,٤٣٦,٣٨٤ ومدة تنفيذ قدرها ٣٦ شهراً.

٢- ترسية تنفيذ أعمال التشغيل والصيانة والنظافة ضمن مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة في مدينة الرياض على شركة اليمامة للأعمال التجارية والمقاولات بمبلغ إجمالي قدره ٤٩,٨٥٨,٣٤٠,٤٠ ريالاً خلال مدة تنفيذ قدرها ١٠٩٥ يوماً .

ويشتمل نطاق العمل لتلك الأعمال من سد وادي حنيفة شمالاً إلى سد الحائر جنوباً بطول حوالي ٤٢ كلم، بالإضافة إلى مداخل الأودية الفرعية على الوادي وهي نزلة حي السفارات، ووادي لبن، وأم قصر، وغذوانة، ووادي نمار.

وسوف تشمل أعمال التشغيل والصيانة والنظافة لمرافق هذه المناطق العناصر التالية:

- قنوات المياه الدائمة بطول ٤٩ كم (الوادي و قناة البطحاء).
- أعمال الطرق المعبّدة بالإسفلت بطول ٤٠ كلم.
- أعمال الطرق الترابية بطول ١٦,٧٥ كلم.
- ممر الخدمات المرصوف بطول ٤٤ كلم.
- الخدمات المساندة والتي تتكون من عدد ١١ وحدة خدمات على طول المنطقة من الوادي.
- شبكة الإنارة على طول الجزء المحدد من الوادي.
- مباني الصيانة والخدمات.
- ممرات للمشاة بطول ٤٠ كلم على طول الجزء المحدد من الوادي.
- ٢٠,٢٥٠ شجرة في بطن الوادي.
- ٣٧٠٠ نخلة على طول الوادي وفي ميدان الجزائر.
- شبكات الري والآبار التابعة لها.
- المنتزهات على الوادي بعدد ٤ منتزهات ترفيهية في منطقة محطة المعالجة وغيرها.

ومن الجدير بالذكر، أن ميزانية الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض للعام الجاري ١٤٢٨هـ تشتمل - إضافة لما سبق - على عدد من المشاريع، من أبرزها:

- تنفيذ الطرق عبر قاعدة الرياض الجوية، وتشمل: امتداد طريق العروبة حتى التقائه بالطريق الدائري الشرقي، وامتداد طريق أبي بكر الصديق حتى التقائه بشارع صلاح الدين الأيوبي جنوباً، وامتداد طريق عثمان بن عفان حتى التقائه مع طريق العروبة جنوباً.
- استكمال مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة للمنطقة الممتدة من شمال بلدة العمارية إلى بحيرات الحاير جنوباً بطول ٨٠ كم.
- تنفيذ مشروع طريق الملك عبدالله.
- مشاريع تخفيض منسوب المياه الأرضية لعدد من الأحياء في مدينة الرياض.

مشاريع طرق

من جهة أخرى تشهد منطقة الرياض عدداً من مشاريع الطرق المعتمدة لهذا العام والتي يبلغ مجموع أطوالها (١٥٧٩) كيلومتراً، بتكاليف إجمالية قدرها ١,٣٤٩,٩٤١,٠٠٠، من أبرزها:

١- الضلع الشرقي الجديد للطريق الدائري ابتداء من طريق خريص وحتى تقاطع طريق الخرج مع وصلة الدائري الجنوبي.

٢- تحسين طريق الشيخ جابر الصباح من طريق خريص حتى طريق الدمام.

٣- تحسين تقاطع الطريق الدائري الشمالي مع طريق أبي بكر الصديق.

٤- تحسين تقاطع الطريق الدائري الشمالي مع طريق عثمان بن عفان.

٥- تنفيذ طريق مزدوج يربط طريق الرياض - القصيم بطريق الثمامة عند مفرق الطوقي.

٦- ازدواج طريق شقراء - الدوادمي.

إلى جانب مجموعة من الطرق في منطقة الرياض بطول ١١٠٠ كيلومتر.

ضوابط مراكز الرياض الفرعية ..
شمولية في المعايير ومرونة في الإجراءات

اعتمدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مبدأ التحول في التخطيط المستقبلي للمدينة من النمط الأحادي المركزي إلى النمط اللا مركزي، وذلك من خلال إنشاء مراكز فرعية تكون بمثابة مناطق عمرانية ذات أنشطة وخدمات متنوعة تستوعب نحو مليون نسمة في دائرة يصل قطرها نحو ٢٠ كيلومتراً، وتحتضن معظم وظائف القطاعين العام والخاص، بما يشمل مختلف المراكز الإدارية والحكومية، والأنشطة الاقتصادية، والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والترفيهية.

وقررت الهيئة طرح مواقع المراكز الفرعية في منافسة عامة وفق معايير وضوابط تخطيطية تحقق الرؤية والأهداف الموضوعة لهذه المراكز، وتتميّز هذه الضوابط بالمرونة لتتلاءم ورغبات المطوّرين ومتطلباتهم.

نمط التطور العمراني في مدينة الرياض

يتصف النمط العمراني الحالي لمدينة الرياض بأحادية المركز والانتشار الأفقي، إذ يتركز التطوير بشكل طولي على ضفتي الطرق الرئيسة التي تربط مركز المدينة بالأحياء السكنية في الأطراف.

كان للنمو السريع الذي شهدته مدينة الرياض أثر في تكوين شكلها الحالي من حيث توزيع المرافق العامة والمؤسسات الخدمية العامة والكثافة العمرانية وما يتبع ذلك من نشاط اقتصادي، فقد كانت عملية إنشاء الجهات والوزارات الحكومية وما يتبعها من مرافق عامة وخدمية التي انطلقت مع بداية الستينيات الهجرية السبب الأساسي في تمركز هذه الوزارات في وسط المدينة. كما ساهم الازدهار الاقتصادي الذي شهدته بعض محاور المدينة خصوصاً المحور الذي يربط المطار القديم بوسط المدينة، والمحور الذي تلاه ويربط وسطها بشمالها في إكمال صورة مدينة الرياض بوصفها مدينة ذات مركز حضاري أحادي في وسطها ومحاور أساسية تشكل الأعصاب التجارية.

أحادية مركز المدينة

تأكد وضع مركز المدينة الواحد وترسخ مع مرور الأعوام، خصوصاً أن المخططات الرئيسة التي وضعت لتوجيه نمو المدينة انطلقت من مبدأ مدينة ذات مركز وحيد متوسط ومحور أساس للنشاط الاقتصادي يمتد بين طريق العليا وطريق الملك فهد باتجاه الشمال، ولم يلتفت إلى ضرورة إقامة مراكز فرعية في أطراف المدينة.

وأدى هذا النمط إلى مظاهر سلبية عديدة وإشكالات تعاني منها المدينة، يأتي في مقدمتها كثافة الحركة المرورية من وإلى وسط المدينة مع تمركز الأنشطة الاقتصادية والإدارية المختلفة وتباعد الأحياء السكنية عنها، مما يضطر السكان لقطع مسافات كبيرة بين السكن والعمل أو مراكز التسوّق والترفيه في المدينة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن سكان مدينة الرياض يقومون بحوالي ٥,٥ ملايين رحلة يومياً.

ومع غياب وسائط النقل العام، والاعتماد الكثيف على السيارة الخاصة، ازدادت كثافة الحركة المرورية على محاور الطرق الرئيسة، وأصبحت الاختناقات المرورية في أوقات الذروة ظاهرة يومية مألوفة في بعض المناطق. وتبع ذلك مظاهر

سلبية أخرى تمثّلت في ازدياد التلوث الهوائي والضوضائي، إضافة إلى تفاقم الضغط على التجهيزات العامة، مثل: شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها.

احتياجات نمو متزايدة

وفي ظل نمو المدينة المستقبلي وتزايد عدد سكانها، فإن وسط المدينة ومحاورها الاقتصادية الحالية ستكون غير قادرة على تلبية احتياجات هذا النمو في توفير فرص العمل ومتطلبات الحياة اليومية، فضلاً عن عدم قدرتها على استيعاب متطلبات الرفاهية والراحة لسكان المدينة.

وإذا كانت المساحة العمرانية المطوّرة لمدينة الرياض اليوم لا تتجاوز ألف كيلومتر مربع، ويعاني مركزها الرئيس وأعصاب أنشطتها من عدم القدرة على استيعاب المتطلبات والاحتياجات الوظيفية والمرورية؛ فإن المشكلة ستكون أكبر مع ازدياد حجم المدينة ووصول مساحتها المطوّرة إلى الضعف، مما يستدعي وضع إستراتيجية فعّالة لتطوير المدينة تتجاوز سلبيات الوضع القائم.

وفي ضوء ما سبق اعتمدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وضع المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض لتحديد مسار التنمية ومعالجة القضايا التي تواجهها المدينة، والذي اعتمد على مبدأ التحول في التخطيط المستقبلي للمدينة من النمط الأحادي المركزي إلى النمط اللا مركزي، وذلك من خلال إنشاء مراكز فرعية تساهم في توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات الإدارية والسكانية على المناطق السكنية الجديدة.

تخطيط وتطوير شامل

تبنّت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومن منطلق مسؤوليتها عن التخطيط والتطوير الشامل للمدينة؛ إعداد مخطط إستراتيجي شامل للمدينة يهدف إلى إعداد خطة بعيدة المدى لقيادة وتوجيه التنمية الحضرية المستقبلية لمدينة الرياض، ووضع التصورات لمستقبل المدينة، ومعالجة مختلف قضايا التنمية التي تواجهها المدينة.

ويتضمن المخطط وضع رؤية مستقبلية للخمسين عاماً القادمة لمدينة الرياض، وصياغة إطار إستراتيجي للعشرين سنة القادمة لقيادة التنمية الحضرية في جميع قطاعاتها من تخطيط حضري واقتصاد وإسكان وبيئة ومرافق عامة ونقل وسياسات حضرية وإدارة حضرية، إضافة إلى وضع خطط تنفيذية للعشر سنوات القادمة، وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص والسكان.

ويرتكّز المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض في تكوينه على المعلومات الحديثة والميدانية المتعلقة بجميع القطاعات المختلفة في المدينة، وذلك بالاستفادة من التجارب الحديثة في مجال التخطيط الإستراتيجي والتقنيات الحديثة في هذا المجال في أشهر المدن في العالم. وتكوّن من ثلاث مراحل: اعتنت الأولى بمراجعة وتقويم الوضع الراهن للمدينة، أما المرحلتين

الثانية والثالثة فتضمنتا إجراء الدراسات التفصيلية عن كل قطاع من قطاعات التنمية الحضرية والتطوير، وتحديد أهداف التطوير لكل قطاع، وطرح البدائل المتاحة لبلوغ هذه الأهداف ودراسة تكلفة كل منها، وتم خلال هذه المرحلتين وضع «التقارير النهائية» التي تضمنت إستراتيجيات لكل من القطاعات: التنمية الاقتصادية، البيئة، النقل والمواصلات، المرافق، الإسكان، الخدمات العامة، واستعمالات الأراضي وأنظمة تطويرها، بالإضافة إلى إعداد المخطط الهيكلي للمدينة .

مخطط الرياض الهيكلي

يغطي المخطط الهيكلي الذي أعدته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ضمن نواتج المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض؛ الأراضي الواقعة داخل حدود حماية التنمية بمساحة تتجاوز ٥٠٠٠ كم٢، ويغطي احتياجات ما يقارب ٧,٥ مليون نسمه بحلول عام ١٤٤٥هـ. ويعكس المخطط الجوانب المكانية والوظيفية للسياسات الحضرية المقترحة، كما يحدد المخطط توزيع استعمالات الأراضي الرئيسة والأنشطة ومراكز العمل ونظام النقل وشبكات المرافق العامة والمتطلبات البيئية والمناطق المفتوحة. ويعنى المخطط بوضع الخطوط الإرشادية التي تقود التنمية الحضرية المستقبلية بجميع جوانبها على مستوى المدينة.

مفهوم المراكز الفرعية

تعرف المراكز الفرعية بأنها مناطق عمرانية ذات أنشطة وخدمات متنوعة تتراوح مساحتها بين ٢-٢,٥كم، وتخدم ما يقارب ٦٠٠ ألف إلى المليون نسمة في دائرة يصل قطرها لحوالي ٢٠ كيلومتراً، تقدم لهم خدمات مدنية شاملة.

وتنطلق الرؤية المستقبلية للمراكز الفرعية من كونها مراكز جديدة مختلطة الاستعمالات ومتعددة الأنشطة والاستخدامات، تحقق بيئة آمنة وجذّابة للعيش والسكن، ومزاولة الأعمال التجارية والترفيهية، وتتمتع بكونها مناطق ذات جدوى اقتصادية عالية، وتحقق فرص وظيفية كبيرة، نظراً لاحتوائها على مراكز أعمال نشطة ومزدهرة تدعم الاحتياجات التجارية والمالية للمدينة، في الوقت الذي تعكس فيه الثقافة المحلية العالية لسكان المدينة.

الرؤية المستقبلية للمراكز

ستقام هذه المراكز في قطاعات المدينة المختلفة، وتأتي في حجم المرتبة الثانية بعد مركز المدينة الأساسي، وستؤسس في ملتقى الطرق الأساسية والشريانية في المدينة للمساهمة في توزيع النمو المستقبلي للأنشطة الرئيسة في المدينة، ومن ثم تخفيف الضغط التنموي على مركز وسط المدينة، وتحقيق استدامة التنمية الحضرية، وتوزيع الوظائف وتيسير الوصول إليها من قِبَل سكان الأحياء الجديدة البعيدة عن مركز المدينة.

وتتمثّل عناصر الرؤية المستقبلية للمراكز الفرعية فيما يلي:

- مراكز جديدة مختلطة الاستعمالات.
- أنشطة واستخدامات متعدّدة.
- بيئة آمنة وجذّابة للسكن.
- أجواء مهيّأة لمزاولة الأعمال التجارية.
- أشكال متنوعة من وسائل الترفيه والمرح.
- حاضنات لمؤسسة تعليمية متخصصة.
- مزج بين تقاليد البناء المحلية وأنظمة البناء الحديثة.
- مراعاة للاعتبارات البيئية.
- بنية تحتية متكاملة لوسائل النقل كافة.
- جدوى اقتصادية عالية.

أهداف المراكز الفرعية

تمثّل المراكز الفرعية نمطاً عمرانياً متقدماً ورؤية بعيدة المدى لتخطيط وتطوير المدينة تساعد – بمشيئة الله – على حل الكثير من القضايا الحرجة التي تسبب بها التمدد غير المنظم للمدينة، ومن الأهداف والفوائد المرجوة من هذا النمط العمراني :

- مساندة مركز المدينة الحالي.
- دعم توجه الإدارة الفرعية نحو اللامركزية.
- توفير الأنشطة والخدمات للمناطق الفرعية الجديدة البعيدة عن وسط المدينة.
- خلق فرص وظيفية جديدة في قطاعات المدينة المختلفة.
- خفض معدل الرحلات المرورية إلى وسط المدينة.
- تحسين البيئة الفرعية بشكل عام من خلال نموذج عالي الكفاءة والنوعية في تخطيط تلك المراكز.

وظائف المراكز الفرعية

ستشتمل هذه المراكز على وظائف كل من القطاعين العام والخاص، ومن ضمنها احتضانها للمراكز الإدارية والحكومية، والأنشطة الاقتصادية، والمكاتب والشركات والبنوك، ومراكز التسوق، والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية. وستضم المراكز الفرعية الجديدة الاستخدامات والوظائف التالية:

١- الوظيفة الإدارية:

يشتمل كل من المراكز الفرعية الجديدة على مركز إداري يضم فروع الإدارات الحكومية والوزارات (بلدية فرعية ، فرع لإمارة منطقة الرياض شرطة، دفاع مدني، بريد، ومكتب اتصالات... إلخ) ، وستكون المراكز الفرعية بذلك مستهدفة من قبل الإدارات التي تريد تحقيق اللامركزية الإدارية وتبحث عن مواقع فرعية لها.

٢- الوظيفة الاقتصادية:

سيوفر كل مركز حضري من المراكز الخمسة المعتزم إنشاؤها في مدينة الرياض فرصاً واسعة لتركيز الأنشطة الاقتصادية المتنوّعة التي يتميّز بها وسط المدينة، والتي ستكون بذلك في متناول القاطنين في جوارها، دون تكبدهم معاناة الانتقال إلى مسافات بعيدة للوصول إلى احتياجاتهم.

ومن هذه الأنشطة: المساحات التجارية والتسويقية والمكاتب والبنوك والشركات. كما يمكن أن يضم المركز مشاريع تطوير كبيرة الحجم نسبياً، تشمل المعارض والفنادق وأماكن التسلية وغيرها.

ويعدّ تمركز هذه الأنشطة الاقتصادية بحد ذاته هدفاً أساسياً من أهداف التخطيط لهذه المراكز الجديدة، بحيث تكون الجدوى الاقتصادية المترتبة عنها حافزاً أساسياً في جلب الاستثمارات وتوفير فرص العمل وإنعاش الأحياء الجديدة للمدينة.

٣- الوظيفة السكنية:

تلافياً لما يحدث في مراكز المدينة بشكل عام من تحول مناطقه السكنية إلى أنشطة تجارية بحتة، بحيث تنعدم الحياة في هذا الوسط خارج أوقات العمل؛ ستوفر المراكز الفرعية الجديدة مساكن مخصصة لمختلف الشرائح الاجتماعية التي تفضّل السكن بالقرب من المركز، وفق صيغ مختلفة تشمل العمارات السكنية بمستويات جيدة للتأجير أو التملك، الأمر الذي من

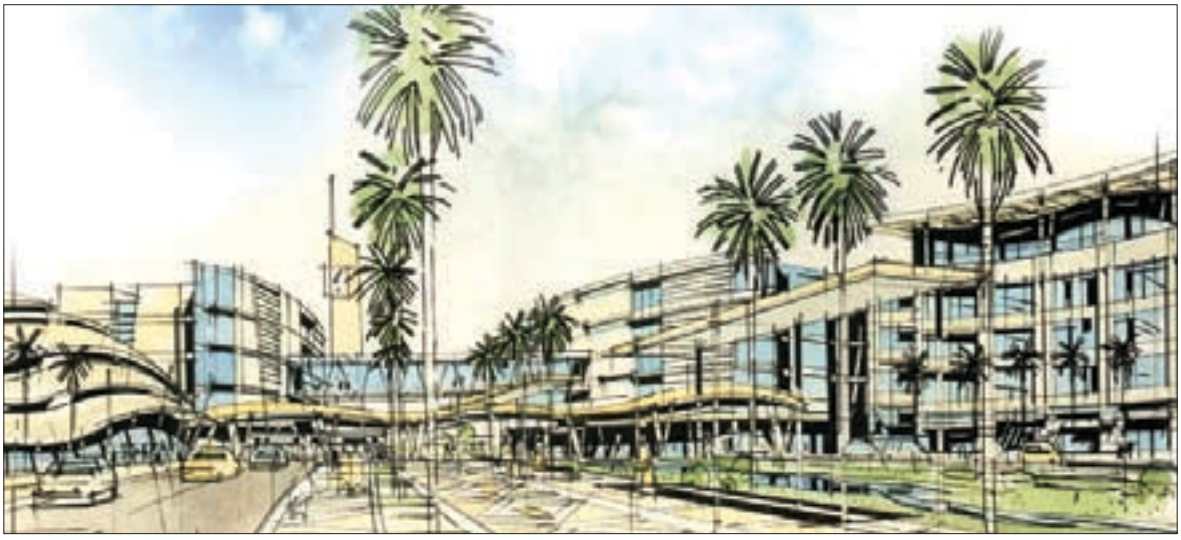

شأنه جعل المراكز الفرعية غير معزولة عن المناطق السكنية المحيطة بها، بل سيتم تصميمها - بمشيئة الله - بطريقة تضمن الخصوصية والسلامة للأحياء المجاورة وتوفر التكامل معها.

فمن ناحية ستوفر المناطق السكنية المجاورة للمركز الحضري وحدات سكنية متفاوتة الحجم بكثافات أقل للعائلات الكبيرة. بينما يوفر المركز كثافات سكانية عالية من خلال وحدات سكنية أصغر تلبي حاجات شريحة من الأسر حديثة التكوّن.

٤- الوظيفة الثقافية والترفيهية:

استحداث نشاطات ثقافية وترفيهية موجّهة نحو الطبقات والشرائح الاجتماعية جميعها أحد الاحتياجات الملحة لسكان مدينة الرياض، وبشكل خاص لدى الأسر التي تقطن في الأحياء البعيدة عن وسط المدينة.

لذا يعدّ إيجاد مثل هذه المراكز الفرعية الجديدة فرصة مناسبة لتوفير هذا النوع من الأنشطة، حيث سيضم كل من هذه المراكز أنشطة ثقافية متعددة: كالمكتبات العامة، ومراكز لاحتضان المهرجانات والاحتفالات والمعارض الفنية والأنشطة الأخرى.

كما ستضم هذه المراكز تشكيلة من أماكن الترويح العائلي، ومنتزهات عامة، وملاعب، ومساحات خضراء تجعل من المراكز نقاط جذب ومقصداً لسكان القطاع الذي يخدمه المركز.

٥- الوظائف التعليمية والصحية:

ليس من الضرورة أن تكون مواقع المراكز الفرعية المقر الرئيس لإقامة الجامعات أو الكليات الأهلية أو الحكومية، لكنها - هذه المراكز - ستكون مهيّأة لاحتضان مؤسسات تعليمية كبرى، مثل: المعاهد التقنية أو الكليات المتخصصة، إضافة

إلى المراكز الصحية التي من شأنها إلى جانب خدمة سكان المركز والمحيطين به؛ خدمة القطاعات البعيدة عن وسط المدينة أيضاً، الأمر الذي سيساهم - بعون الله - في تلبية احتياجات السكان كافة، وتوفير مشقة تنقلهم إلى أماكن أخرى لقصد هذه الخدمات.

ضوابط المراكز التخطيطية

أقـرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها الأول لعام ١٤٢٨ هـ المنعقد في ١٦ المحرم ١٤٢٨ هـ برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز؛ الضوابط التخطيطية للمراكز الفرعية في مدينة الرياض، وإعادة تحديد مواقعها داخل قطاعات مدينة الرياض، وطرح تلك المواقع في منافسة عامة وفق المعايير والضوابط التخطيطية لها .

وبوصف المراكز الفرعية تمثل مناطق تطوير خاصة في المدينة، فقد تم إعداد ضوابط وتنظيمات عامة للمراكز بما يحقق الرؤية والأهداف الموضوعة للمراكز في إطار المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض، وتمثل تلك الضوابط الحد الأدنى الذي يجب الالتزام به عند تقسيم وتخطيط الأراضي الواقعة ضمن مواقع تلك المراكز المعتمدة.

وتتميّز هذه الضوابط بالمرونة وقابليتها للمراجعة والتعديل، بحيث تكون مستجيبة لقوى السوق ورغبات المطورين، مما يوفر الفرصة لنجاح عملية تطوير المراكز.

واشتملت الضوابط التخطيطية للمراكز الفرعية على تحديد الاشتراطات الخاصة باستعمالات الأراضي، وكثافات التطوير، وارتفاعات المباني، بالإضافة إلى المبادئ والإرشادات المتعلقة بالتخطيط والتصميم العمراني للمراكز الفرعية، وذلك كما يلي:

(أ) نطاق السكان المخدومين وحجم التوظيف:

❖ يجب أن يخدم كل مركز فرعي بحلول عام ١٤٤٥هـ منطقة فرعية يصل عدد سكانها من ٦٠٠ ألف نسمة إلى المليون نسمة، وأن يتوفر في هذا المركز الخدمات والأنشطة عالية المستوى اللازمة لسكان كل قطاع.

❖ يجب أن يتوفر في كل مركز عدد من الوظائف وفرص العمل التي تتركز في قطاعات التجارة والمكاتب والخدمات التعليمية والصحية والترفيهية.

(ب) الكثافة السكنية العامة:

❖ تكون الكثافة السكنية العامة مابين ٣٠ إلى ٣٥ وحدة سكنية / هكتار.

(ج) استعمالات الأراضي وأنظمة البناء :

❖ يجب أن لا تقل نسبة المساحة المخصّصة للاستخدامات العامة عن ٥٠ ٪ من المساحة الإجمالية للمركز الفرعي، بحيث

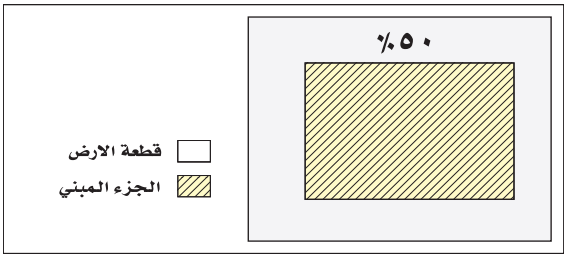

تتضمن تلك النسبة المساحات المخصصة للمركز الإداري، والخدمات العامة، والمناطق المفتوحة، والطرق، ومواقع المرافق العامة بما فيها محطة رئيسية للنقل العام.

❖ يجب أن يكون الحد الأقصى لنسبة تغطية الأرض ٥٠٪ من مساحة كل قطعة يُرغب في تطويرها داخل المركز.

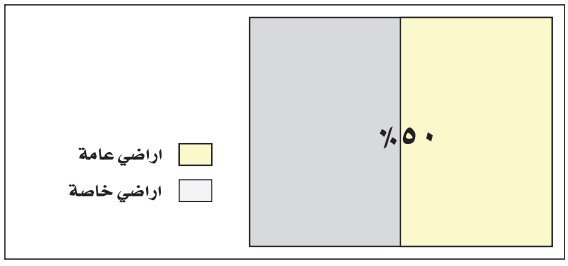

❖ تكون الضوابط الخاصة بنسب استعمالات الأراضي، ونسبة التخطيط للمركز الفرعي ، والحد الأقصى لمعامل البناء لكل قطعة أرض يرغب في تطويرها داخل المركز وفقاً للجدول التالي:

الاستعمال	نسبة الاستعمال من المساحة الإجمالية للمركز	الحد الأقصى لمعامل الأدور	نسبة التخطيط
سكني: متوسط ومرتفع الكثافة.	٢٠-٢٥٪	٢	٥٠٪
تجاري: محلات البيع بالتجزئة، مكاتب تجارية، فنادق، بنوك، ومركاز تجارية رئيسية.	٢٥ - ٣٠٪	٦	
خدمات عامة: مركز إداري(بلدية فرعية، شرطة، دفاع مدني، مكتب اتصالات، فرع إمارة منطقة الرياض، ومكاتب حكومية أخرى) كليات متخصصة، معاهد تقنية، مكتبة عامة، مركز اجتماعي وثقافي، ومستشفى.	٩ - ١٢٪	٣	٥٠٪
مناطق مفتوحة: متنزه عام، ملاعب وساحات عامة، وممرات مشاة.	١٠ - ١٥٪	-	
الطرق والمرافق العامة	٢٢ - ٢٦٪	-	

❖ بهدف تشجيع مبادرات القطاع الخاص لإقامة مشاريع متميزة داخل المراكز الفرعية، وتقديم الحوافز للمستثمرين؛ فإنه يمكن السماح بزيادة عدد الأدوار إلى أكثر من ١٢ دوراً، على أن يتم تقديم الطلبات الخاصة بذلك إلى الهيئة العليا لأخذ الموافقة عليها.

(د) البنية التحتية:

يتحمل القطاع الخاص بما فيهم الملاك تطوير كامل البنية التحتية بما فيها الأرصفة، والتشجير، والإنارة، والسفلتة، وشبكات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وتصريف

السيول لكامل مخطط المركز الفرعي، وأن يكون ذلك وفقاً للمواصفات الفنية المعتمدة من الأجهزة المختصة.

(هـ) شبكة الطرق والنقل العام والمواقف وحركة المشاة:

❖ يجب توفير شبكة طرق محلية ذات كفاءة عالية وتدرج هرمي واضح.

❖ يجب ربط شبكة الطرق المحلية على نحو ملائم بشبكة الطرق الشريانية الرئيسة للمدينة، وعلى أن يوفر ذلك سهولة الدخول والخروج من وإلى المركز الفرعي. كما يجب التقليل من أي تأثيرات قد تحدث على البيئة المحيطة بالمركز.

❖ يتم تأمين مواقف للسيارات بواقع موقف سيارة واحدة لكل ٢٥م٢ من الاستعمالات المكتبية والتجارية، وموقف لكل وحدة سكنية.

❖ يجب أن يكون لكل مركز فرعي نظام نقل عام بطاقة عالية، بما في ذلك توفير مركز للنقل العام يتم ربطه بشبكة النقل العام في المدينة.

❖ يجب توفير شبكة لممرات المشاة تربط الأنشطة الرئيسة جميعها وتوفر البيئة الآمنة والمميزة لاستخدامها.

(و) التصميم العمراني:

❖ ينبغي عند إعداد المخططات التفصيلية للمركز أن يقوم الملّاك أو المطورون بإعداد قواعد إرشادية للتخطيط والتصميم العمراني، بحيث تشتمل على مبادئ التصميم العمراني، والضوابط التصميمية الخاصة بالخصوصية، والسلامة، ولوحات الإعلانات، والتشجير، وتنسيق المواقع، وذلك وفق المعايير التي تتجانس مع هذا النوع من التطوير المتميّز على مستوى المدينة.

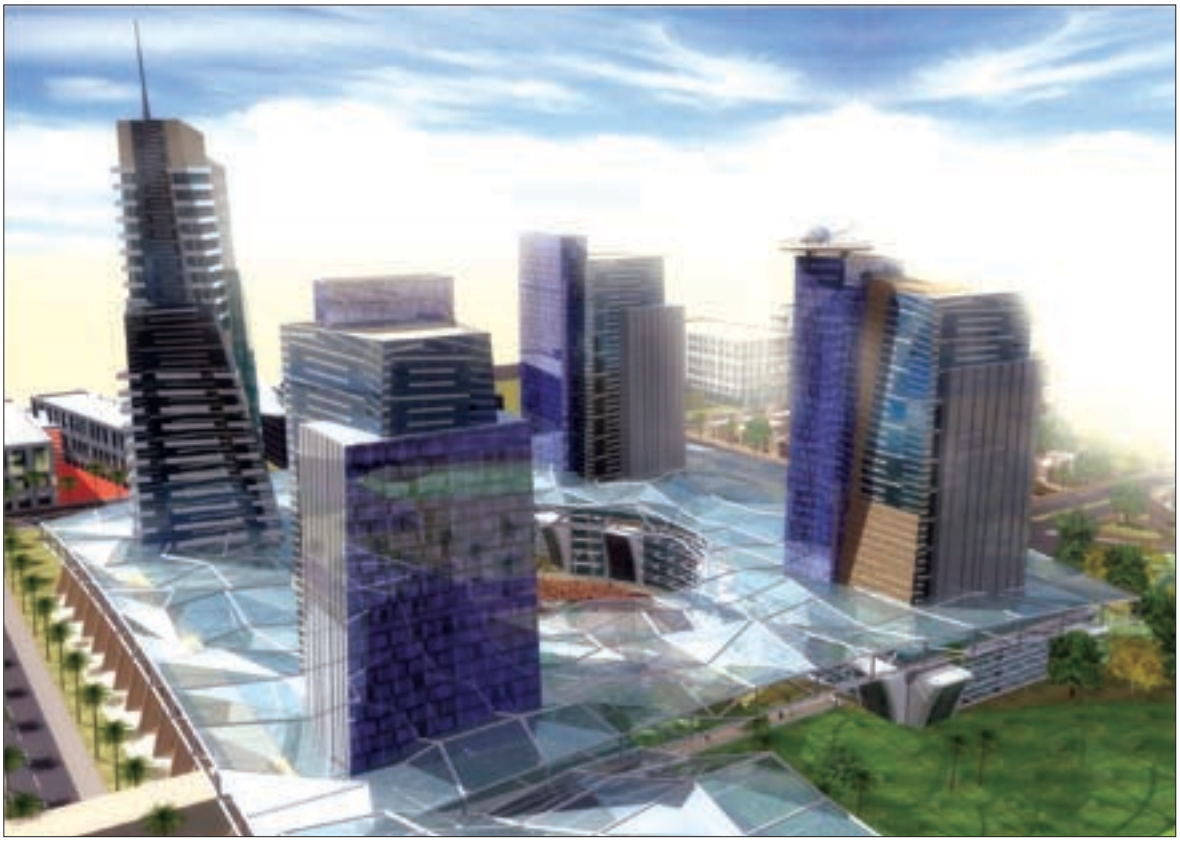

المخططات الهيكلية المحلية التصورية

تم إعـداد مخططات تصـورية لثلاثة نمـاذج من المراكز الفرعية، وهذه النماذج والمخططات توضّح للملّاك والمطورين الأفكار التخطيطية والتصميمية والتصورات العامة التي يمكن أن تكون عليها تلك المراكز بعد تنفيذها، وستستخدم تلك المخططات بشكل إرشادي للتخطيط التفصيلي لتلك المراكز، حيث توضح استعمالات الأراضي وشبكات الطرق وتوزيع الخدمات والمرافق العامة، بالإضافة إلى ضوابط التطوير والكثافات، وأسس التصميم العمراني التي يفترض تطبيقها في تلك المراكز من قِبَل المطورين.

إستراتيجية البيئة في منطقة الرياض..

استغلال أمثل للموارد وتحقيق لمبادئ التنمية المستدامة

يشكل ازدياد عدد السكان والتنمية الحضرية والصناعية المتواصلة، في المدن والمستوطنات البشرية آثاراً سلبية على الحياة الفطرية والموارد الطبيعية الأخرى، لذا تعد القضايا المرتبطة بالموارد الطبيعية والحياة الفطرية ومشاريع حمايتها موضع اهتمام رئيسي في التخطيط الإقليمي.

من هذا المنطلق وضع مشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض - الذي تعده الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض- إستراتيجية للتنمية البيئية في المنطقة تتبنى نظاماً للإدارة البيئية المتكاملة تهدف إلى استغلال الموارد المتوفرة مع الأخذ بمبادئ التنمية المستدامة في الحسبان، بما ينسجم مع توجهات (إستراتيجية البيئة الوطنية بالمملكة) و(خطة التنمية الوطنية الخمسية الثامنة ٢٠٠٥- ٢٠٠٩م).

المخطط الإقليمي

المخطط الاستراتيجي الإقليمي

تتبع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض منهجية عمل في إعدادها للمخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، تتمثل في جمع وتحليل معلومات الوضع الراهن للجوانب المختلفة واستقراء التوجهات المستقبلية للمنطقة على ضوء المتغيرات المتوقعة أو المطلوبة، وبناء نظام معلومات إقليمي متقدم يستخدم نظم المعلومات الجغرافية GIS، وتبعاً لذلك وضع المخطط تصوراً أولياً لمستقبل المنطقة للسنوات العشرين القادمة حتى العام ١٤٤٦هـ (٢٠٢٥م) والذي يشكل مرجعاً للتنمية المستهدفة للمنطقة في القطاعات الحيوية كافة.

تقييم البدائل التنموية

يعمل التصور الأولي لمستقبل المنطقة بوصفه محفزاً للعملية التشاورية المكثفة مع الجهات ذات العلاقة في المنطقة من القطاعين العام والخاص؛ لتقييم البدائل التنموية للمنطقة، ومن ثم وضع (خطة تنفيذية) مبكرة لدعم قيام مشاريع إقليمية محددة من خلال برامج العمل المطروحة ضمن هذا التصور، و(خطة إرشادية) لتعديل وتكييف الهياكل الإدارية وأدوات التخطيط الإقليمية.

ويشمل التصور الأولي لمستقبل منطقة الرياض – الذي انتهت الهيئة من إعداده أخيراً – العناصر التالية:

- تقدير السكان والقوى العاملة.
- الإستراتيجية الاقتصادية.
- إستراتيجية المناطق.
- إستراتيجية المراكز.
- إستراتيجية البنية التحتية.
- إستراتيجية الإدارة الإقليمية.
- إستراتيجية التنمية البيئية.

أوجه مختلفة للبيئة

تتطرق إستراتيجية التنمية البيئية ضمن مشروع المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض إلى أوجه البيئة كافة بوصفها أحد العوامل الرئيسية لتنمية المنطقة، حيث ترتبط الأنواع المختلفة للتلوث (تلوث الهواء والمياه والتربة والمسطحات الخضراء والمواقع التراثية) ارتباطاً وثيقاً بالإنسان وتؤثر فيه. لذا تم تضمين القضايا البيئية المختلفة والمتمثلة في: الزراعة والموارد المعدنية والنفايات الصلبة في إستراتيجية تنمية البيئة لمنطقة الرياض.

وقد بنيت إستراتيجية التنمية البيئية لمنطقة الرياض على أربعة اعتبارات هي:

- تطوير مبادئ إجراءات المحافظة على البيئة.
- تطوير المواقع المحمية القائمة.
- ملائمة التنفيذ.
- تطبيق المعايير العالمية.

كما جزَّأت الإستراتيجية مناطق التجمعات السكنية في منطقة الرياض إلى ثلاث فئات رئيسية، ووضعت متطلبات التخطيط والتنمية المحددة لهذه المناطق، وتشمل:

١- المناطق المحمية.

٢- المناطق الحساسة.

٣- المناطق ذات الأولوية.

المناطق المحمية بيئياً

تغطي المناطق المحمية (الحالية والمستقبلية) أجزاء مختلفة من منطقة الرياض وتشمل ٢٥ محمية موزعة على النحو التالي:

المناطق المحمية في منطقة الرياض		
محمية الوعول	محمية عروق بني معارض	محمية مجمع الهضاب
منتزه الثمامة	محمية الجندلية	محمية حمى حريملاء
روضة حريم	وادي لبن	الحاير
الحيصة	جبل جبالة	جبل صلاح
مدية	لبيدة	صبحا
عمارية	غدير لحا	الأحمر
المزاحمية	صلبوخ	محمية الزلفي
كثبان الدليم	جبل تخفة	دهول ماكلا
ساجع أم الرماث		

المناطق الحساسة بيئياً

تعرف المناطق الحساسة بالمواقع التي تخضع إلى تحليل وتقييم بيئي لتحديد مدى الأضرار الناتجة عن الاستخدامات التي تتعرض لها سواء كان ذلك الاستخدام سياحياً أو زراعياً، وتشمل المناطق الحساسة بيئياً ١٤ موقعاً في مختلف أجزاء المنطقة، موزعة على النحو التالي:

المناطق الحساسة بيئياً في منطقة الرياض			
الجثوم	الشويطين	الخصيرة	النويبي
الغوصة	تمير	دهل هيت	وادي عتق
بحيرة جريفة	منتزه الزلفي الترفيهي	وادي شعيب معوان	المواقع الجيولوجية
روضة المجمعة	الأفلاج عيون ليلى		

المناطق ذات الأولوية

وهي مناطق يتم تطويرها ضمن منظور مستدام طويل الأجل بما يضمن حمايتها وحماية بيئتها وإمكاناتها الطبيعية. وتضم منطقة الرياض عدداً من المظاهر البيئية (الوحدات الطبيعية) مثل: الأودية والهضاب والسهول والصبخات والنفود والجبال. حيث تضم كل منها أنواعاً فريدة من أشكال الحياة النباتية والحيوانية.

وقد قام المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض بوضع نموذج لتحسين بيئة المناطق المحمية والحساسة عبر نظام تقسيم مناطق شامل يعطي (المظاهر البيئية) المزيد من المساحة لتنميتها وتحسينها، ومن المنتظر مستقبلاً توسعة نظام تقسيم الأراضي ليربط المناطق ذات الأولوية مع بعضها، وبهذا ستغطي مساحة مناطق الأولوية نحو ١٠ ٪ من إجمالي منطقة الرياض تماشياً مع المقاييس العالمية. ونظراً إلى تأثر معظم هذه المجموعات البيئية بالأنشطة البشرية نتيجة التوسع الشاسع في التجمعات السكانية، لذا ينظر إلى أن تكون المناطق ذات الأولوية تحت إشراف الإدارة الجديدة بالمخطط الإقليمي لمنطقة الرياض.

فكرة «الأحزمة الخضراء»

يعرف «الحزام الأخضر» بأنه مساحة مفتوحة متعددة الوظائف لحماية البيئة والمسطحات الخضراء والأنشطة الترفيهية في انسجام وتكامل مع الطبيعة، وباستخدامه يتم تحديد إقامة أية تجمعات سكانية أو مرافق مرتبطة بها بدقة.

وفكرة «الأحزمة الخضراء مطبقة في عدد من المدن الأوروبية والأمريكية الكبيرة، وقد أسهمت في جعل المدن التي طبقت فيها جاذبة للمواطنين وسكان المقاطعات والمحافظات المجاورة.

وتعتزم إستراتيجية التنمية البيئية تطبيق فكرة «الأحزمة الخضراء» داخل المناطق ذات الأولوية، ومن وظائف هذه «الأحزمة الخضراء»:

- تحسين النواحي الجمالية عبر توفير الرؤية البصرية الجيدة.
- الحفاظ على الإرث الطبيعي التقليدي من خلال زيادة الوعي بأهمية هذا الإرث في مختلف أوساط المجتمع.
- دعم الأنشطة الترفيهية عبر تشجيع رياضة المشي والجري.
- تعزيز القدرات البيئية بمختلف سبل حضور الجمال الطبيعي.
- الإسهام في تحسين مناخ المدن بواسطة خفض مستوى التلوث.

وتُعدُّ فكرة «الأحزمة الخضراء» جزءاً من مفهوم مناطق التجمعات السكانية، حيث سيتم تطويرها على مستوى المحافظات في شكل حدود بين «مراكز التنمية» وفقاً للمخطط الإقليمي، والكيانات المحيطة بها، من خلال التعاون بين المحافظات.

كما يحقق التعاون بين المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض ومشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض، إمكانية استخدام الحزام الأخضر المقترح لقطب التنمية المركزي.

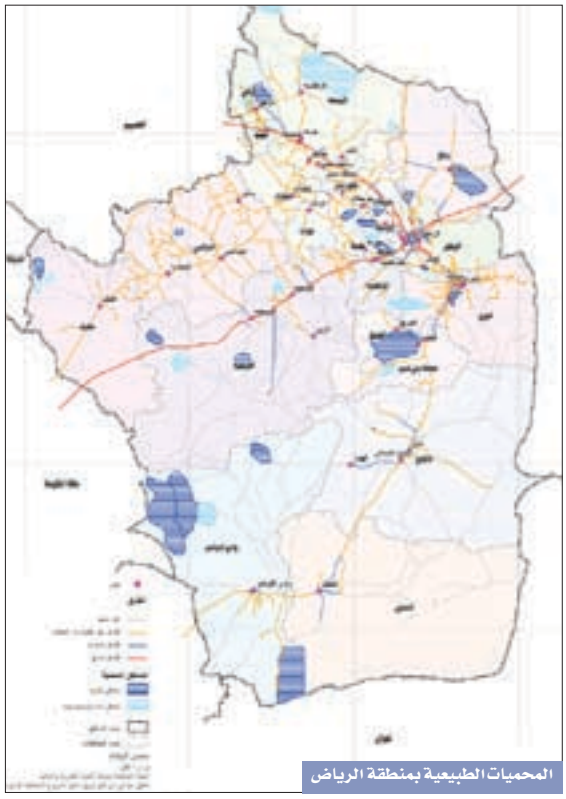

المحميات الطبيعية بمنطقة الرياض

مناطق التنمية السياحية

ونظراً إلى أهمية المواقع البيئية عالية الجودة لتنمية قطاع السياحة الترفيهية؛ اعتنى مشروع المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض بهذا الجانب في إستراتيجية التنمية البيئية عبر التركيز على المناطق ذات الأولوية والمواقع المحمية، فيما حدد المخطط الإقليمي للمنطقة مواقع التنمية السياحية والمواقع التراثية في (إستراتيجية المراكز) وذلك بعد إجراء التخطيط المفصل على مستوى المحافظات بما يتماشى مع (الخطة الوطنية للسياحة) و(مخطط التنمية السياحية المستدامة لمنطقة الرياض) المُعدّ من قبل الهيئة العليا للسياحة.

وتعرف المناطق ذات الأولوية للتنمية السياحية بأنها مناطق ذات أهمية خاصة للترفيه، يتم فيها تنسيق التخطيط والإجراءات بطريقة لا تؤثر سلبياً على ملاءمة المنطقة وأهميتها بوصفها مرافق ترفيهية، حيث ينبغي أن تتوافق جميع الاستعمالات الأخرى غير الترفيهية مع هذا الغرض.

وبالنظر إلى اقتصار السياحة في منطقة الرياض على عطلات نهاية الأسبوع، وتركز هذا النوع من السياحة في المواقع البيئية المميزة مثل: المناطق المحمية، وتماشياً مع (مخطط التنمية السياحية المستدامة) المُعدّ من قبل الهيئة العليا للسياحة، فإن معظم المناطق المحمية مصممة ومعدة بوصفها مواقع سياحية ترفيهية وتعليمية، حيث سيتم تحقيق السياحة الترفيهية المستدامة من خلال تبنّي (إستراتيجية إدارة المنتزهات) المماثلة لما هو معمول في الولايات المتحدة الأمريكية عبر جهاز (خدمات المنتزهات الوطنية الأمريكية) بالإضافة إلى أنه سيتم تبّني نظام تقسيم أراضٍ محدد داخل المواقع المحمية وحولها.

وبناء على الاستخدامات المختلفة يحدد التخطيط الإقليمي فئتين رئيسيتين لمناطق التنمية السياحية:

١- الترفيه الهادئ في البيئة الطبيعية غير الضار بالبيئة.

٢- الترفيه المكثف في مواقع استعمالات مكثفة قد لا تعمل على استدامة البيئة في هذه المنطقة المحددة مثل: النزهة في الكثبان الرملية.

وسيتم تحديد هاتين الفئتين على مستوى المحافظات في مرحلة لاحقة من التخطيط الإقليمي، كما سيتم تحديد مناطق مركزية ضمن المناطق المحمية التي يمنع الوصول إليها حالياً، ومناطق مقتصرة على حزام الترفيه الهادئ «النزهة بالأقدام» كـ (روضة خريم) حيث ستخضع المنطقة المركزية في هذه المناطق إلى حماية كاملة يمنع الوصول إليها، ويوجد حول المنطقة المركزية حزامان لـ «التنزه بالأقدام» مسوران بسياج يمنع دخول السيارات إلى الموقع، وذلك لتقليل التأثير السياحي على الموقع.

أنواع الزراعة في المنطقة

تبرز الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للقطاع الزراعي في منطقة الرياض من خلال حجم القطاع وأعداد المؤسسات والعاملين فيها ضمن حدود المنطقة، فمنطقة الرياض تضم ٥١٪ من المؤسسات العاملة في قطاع الأنشطة الزراعية داخل المملكة، و٣٦٪ من حجم قوى عمل القطاع على مستوى البلاد.

وقد كانت الزراعة في منطقة الرياض مقتصرة على المواقع المفضلة في الوديان، ولكن نتيجة لتزايد النمو الزراعي بالمملكة أصبحت الأساليب الزراعية بالمملكة تتطلب مساحة إضافية كبيرة، حيث توجد في الوقت الراهن ثلاثة أنواع من المزارع في منطقة الرياض:

١- المشاريع الزراعية المحورية كبيرة الحجم التي تستخدم الري المركزي، والتي تعتمد على الآبار العميقة، وتركز على إنتاج الأعلاف بصورة متزايدة طوال السنة بما في ذلك أشهر الصيف أيضاً. ورغم قلة مصادر المياه في البلاد، إلا أن إنتاج محاصيل الحبوب لا يزال يحتل أكثر من نصف المساحة المزروعة، ويلاحظ نتيجة لشح المصادر المائية تزايد تنقل الشركات تدريجياً من منطقة الزلفي والخرج إلى حرض وبيرين في المنطقة الشرقية.

٢- المشاريع الزراعية التي تروى بالأحواض السطحية لزراعة أشجار النخيل في الواحات، وكذلك لزراعة الخضراوات ولكن بدرجة أقل، حيث لا تتجاوز مساحتها الهكتار الواحد. وتعتمد هذه المشاريع الزراعية على المياه المستخرجة من مجمعات الآبار أو الآبار الفردية، وتتواجد هذه المساحات الزراعية الصغيرة التقليدية في مناطق الأودية والسهول.

٣- مؤسسات المحاصيل اليومية (الفواكه والخضراوات)، وتعتمد هذه المزارع التي تبلغ مساحتها عدة هكتارات على الآبار العميقة لري منتجاتها بتقنية عالية المستوى كالبيوت الزجاجية والري بالتنقيط.

الدعم الحكومي وشح المياه

يعتمد النظام الزراعي في منطقة الرياض كغيرها من مناطق المملكة على الإعانات الحكومية الضخمة، حيث إن أية تغييرات بسيطة في الأنظمة قد تؤدي إلى إغلاق المئات من المزارع، وبشكل خاص التي تعتمد على الري المركزي بشكل رئيسي، الأمر الذي سيؤدي إلى انتقال هذه المزارع إلى مواقع أخرى كمنطقتي حرض وبيرين، أو زراعة منتجات أخرى.

هناك سبباً آخر أدى إلى انتقال كبير للمناطق الزراعية الأخرى في المملكة، تمثَّل في انخفاض كمية ونوعية المياه الجوفية في الأجزاء الغربية والشمالية من المنطقة (خصوصاً بالقرب من محافظة الزلفي)، حيث لم تبق الطبقات الصخرية المائية عميقة كما في الجزء الشرقي للمنطقة، فأصبحت العديد من المساحات الزراعية السابقة خالية، كما خلت نسبة ٤٠ ٪ من المساحات الزراعية في محافظة الخرج بين عامي (١٤٠٧ و١٤٢٠هـ) ، وينطبق هذا على بقية المحافظات.

المساحة الزراعية النشطة

ويتطلب تدهور ونضوب الآبار الجوفية – التي تعدُّ حالياً المصدر الوحيد للمياه للإنتاج الصناعي الزراعي – تغييراً رئيسياً في التنمية الزراعية في المنطقة، وحسب ما هو مقترح في (خطة التنمية الخمسية الثامنة) ينبغي تحويل المحاصيل قليلة القيمة وعالية استهلاك للمياه كـ (الأعلاف، والقمح، والحبوب) إلى محاصيل ذات قيمة عالية، وذلك باستخدام أفضل الأساليب المتوفرة لتوفير المياه.

ويسعى مشروع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض لإجراء تحول كامل للإنتاج الزراعي إلى أنظمة إنتاج مستدامة تسمح بدخل كبير وطويل الأجل في القطاع الزراعي.

تحويل الإنتاج وإدارة الأراضي

في ضوء ما سبق تتألف الأهداف العامة للإستراتيجية التنمية الزراعية في منطقة الرياض من محورين أساسين، هما:

١- تحويل الإنتاج الزراعي نحو الاستدامة عبر التركيز على زراعة الخضراوات والزراعة العضوية.

٢- إدارة الأراضي المخصصة للإنتاج الزراعي غير المستدام.

ولتحقيق هدف تحويل الإنتاج الزراعي نحو الاستدامة، يجب أن تخصص الأراضي الملائمة للاستعمالات الزراعية مثل الوديان؛ لزراعة أشجار النخيل والخضراوات اليومية. أما المناطق المخصصة لإنتاج الأعلاف والحبوب فإما أن يتم تجديدها وتحويلها إلى مناطق زراعية تحت إدارة صارمة أو تحويلها إلى إنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية كالخضراوات والفواكه باستخدام أساليب الحفاظ على مصادر المياه كافة.

ويمكن أن تفي الأراضي القريبة من المدن الكبيرة بالاحتياجات المتزايدة للمحاصيل غير الضارة بالبيئة من خلال الزراعات العضوية، ويمكن إدراج باقي الأراضي ضمن الأراضي الملائمة.

كما يساهم في تحقيق هذا الهدف تركز الإعانات على المشاريع التشجيعية غير المباشرة، مثل: تطبيق التقنية الحديثة (الاقتصاد في المياه) أو التدريب المهني الذي يركز على الأنشطة والتقنيات الزراعية، فهناك حاجة ماسة إلى دعم إضافي لزيادة الزراعات العضوية، لذا يمكن الاستعانة بالإعانات لتشجيع السوق الزراعية وإنشاء نظام الهوية الإقليمية وفتح أسواق جديدة.

أما هدف إدارة الأراضي المخصصة للإنتاج الزراعي غير المستدام فيتحقق عبر حماية الأراضي المخصصة لإنتاج الأعلاف ومحاصيل الحبوب، والتي أصبحت مهددة بالتعطيل جراء قلة مصادر المياه، وذلك عبر إعادة زراعتها بمنتجات أخرى ملائمة، وتفعيل الإدارة المستدامة للرعي فيها، حيث يمكن إعادة زراعة المناطق الزراعية المهجورة بأنواع من الحشائش والشجيرات المحلية للمحافظة على التنوع الزراعي في المنطقة وإدارة المراعي.

المناطق الزراعية في المنطقة

المناطق الزراعية ذات الأولوية

تقع المناطق الزراعية ذات الأولوية ضمن المساحة المناسبة للاستعمال الزراعي بواسطة وزارة الزراعة داخل أقطاب التنمية أو بالقرب منها، ويعدُّ الإنتاج الزراعي المذكور أعلاه أكثر ملاءمة في الأجزاء الشمالية والجنوبية من منطقة الرياض.

كما يعد النشاط الزراعي في الأودية مناسباً لإنتاج التمور والخضراوات، وتعدُّ المعايير التي تستخدم إمكانات الأرض التنموية ومؤشرات توفر المياه؛ ضرورية لتنفيذ تقسيم أراض مفصل على مستوى المحافظات، كما تعد المؤشرات المرتبطة بالمياه عوامل مقيدة للاستعمالات الزراعية، حيث يجب عدم إغفال الطلب الهائل على المياه.

التوفير في استخدام المياه

من الجدير بالذكر أن إجراءات التوفير في استخدام المياه أكثر فاعلية عند تطبيقها في ري المحاصيل اليومية كالخضراوات، إلا أنها لم تطبق بالكامل حتى الآن، لذا توصي إستراتيجية التنمية البيئية في المنطقة بتطبيق مشاريع إدارة مياه متقدمة للمناطق الزراعية ذات الأولوية، مثل:

- إدارة مياه السيول.
- إعادة استعمال المياه عبر محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
- تفعيل أساليب الاقتصاد في المياه المرتبطة بالمزارع باستخدام أساليب الزراعة الحديثة.
- استمرار الإعانات الزراعية في اتجاه ترشيد استخدام المياه.
- التدريب المهني في الأعمال الزراعية والتسويق.
- التدريب المهني في الهندسة الزراعية وصيانة الماكينات.

مناطق إدارة الرعي المحددة

تقع مناطق إدارة الرعي المحددة ضمن مناطق الري المحوري المركزي غير المستدامة العاملة أو المهجورة، وقد تكون واقعة في مناطق محجوزة للزراعة أو المناطق الزراعية ذات الأولوية، وسوف تستخدم البيئة التحتية للري في توفير ري دوري منخفض المستوى لتعزيز عملية إعادة الغطاء النباتي للرعي مما يخفض من الضغط الرعوي على المناطق البرية المفتوحة، وتعرف مناطق الري منخفض المستوى بـ «مناطق الرعي المركزية».

إدارة مراعي مستدامة

يوصي المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض بتبنِّي إدارة مراعي مستدامة، ووضع إستراتيجية لإعادة الزراعة في المناطق الملائمة للرعي. وقد وضعت إستراتيجية التنمية البيئية في المخطط عدداً من المقترحات العملية لإعادة تأهيل الأراضي

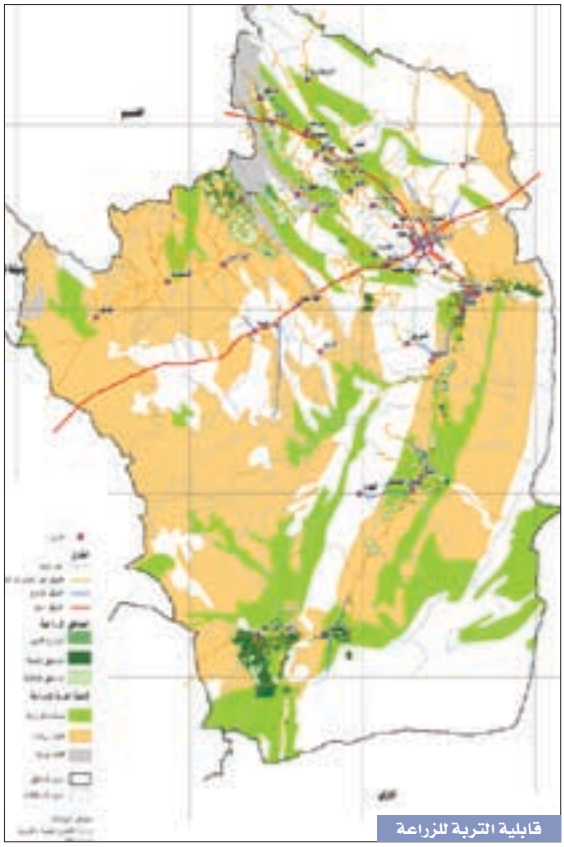

قابلية التربة للزراعة

الزراعية ذات المساحات التي تتراوح بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ هكتار، ويتم تنفيذ هذه الإجراءات بالتعاون مع ملاك الأراضي وأصحاب الماشية والسكان المحليين.

وتمثل هذه الأفكار نواة لإدارة المراعي ضمن مشاريع تجريبية في مناطق استعمالات الأراضي الزراعية، ويمكن توسعة هذه الأفكار لتشمل مناطق أخرى في منطقة الرياض، مثل: المناطق قليلة السكان، كما يمكن دعمها من خلال خطة إعانات حكومية على نهج السياسة الزراعية الأوروبية.

١) المناطق شحيحة المياه:

- المرحلة ١: الإيقاف التام للنشاط الزراعي وأنشطة الرعي لمدة سنتين، أو إعادة زراعة الأعلاف وفقاً للشروط البيئية، وسيتم هذا عن طريق بناء حواجز حول المنطقة، أو من خلال المراقبة الصارمة، حيث يتوقع خلال هذه الفترة أن يزداد نمو النباتات بشكل كبير إلى ما بين ضعفين إلى أربعة أضعاف القيم السابقة.
- المرحلة ٢: إدخال أعداد صغيرة من حيوانات الرعي، ومن ثم زيادتها تدريجياً توافقاً مع ازدياد نمو النباتات.
- المرحلة ٣: تنفيذ إدارة مراعي مستدامة، أي: التحكم في أعداد الحيوانات الموجودة في المراعي، ويعتمد عدد الحيوانات في المراعي المفتوحة على حالة النباتات. ومن ثم سيتفاوت هذا العدد كثيراً، حيث يمكن أن تستهلك الحيوانات حوالي ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من النباتات سنوياً دون إلحاق تلف بالنباتات الدائمة، وستكون الفوائد المالية العائدة كبيرة جداً عند السماح بإعادة نمو الغطاء النباتي بالأراضي الرعوية، حيث إن النباتات ستنمو بدرجة أكبر وأسرع من التعرية الطبيعية للمراعي، وستكون التكلفة الإضافية للتغذية منخفضة أكثر مما هي عليه الآن.
- ويمكن تطبيق استعمالات أخرى للأجزاء المهجورة في المناطق الزراعية عند اكتمال وضع إستراتيجية إدارة الرعي.

٢) المناطق الزراعية المهجورة:

سيكون هناك نقص متزايد في إجمالي الأراضي الزراعية (بالهكتار) بمنطقة الرياض بشكل كبير تاركاً البنية التحتية للمزارع المتبقية عرضةً لعوامل التعرية الطبيعية، ويعد هذا هدراً كبيراً للقدرات البيئية للمنطقة. ونتيجة لاستخدام الأسمدة وزيادة معدلات الرعي سينعكس ذلك على نوعية التربة والتي سوف تحتوي على مواد عضوية وغذائية عالية نسبياً مقارنة بالتربة الصحراوية المجاورة. وسيظل تأثير الأسمدة في الأرض لمدة زمنية تساعد على إعادة الزراعة مرة أخرى.

ويمكن استعمال هذه الإمكانات لإعادة زراعة هذه الأراضي بنباتات وشجيرات محلية مثل: (العرفج، والسبط) طبقاً للأحوال البيئية وبمعدلات ري تتراوح بين ٣٠٠ إلى ٧٠٠م٣ سنوياً. وفي وجود إدارة جيدة للرعي لحماية الأراضي الزراعية يمكن أن تنمو هذه المناطق بسرعة لتصبح مصدراً لإنتاج البذور للأراضي الصحراوية المحيطة. ويقترح في هذا الصدد تنفيذ مشروع تجريبي لتطوير استراتيجيات إعادة زراعة الأراضي الزراعية بالتعاون مع الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها.

استهلاك المياه بواسطة محاصيل مختارة		
نوع المحصول	إجمالي استخدام المياه سنوياً م٣/هكتار	المتوسط السنوي لإعادة شحن المياه الجوفية م٣/هكتار
ري القنوات في الواحات (أشجار النخيل)	حوالي ٢١٠٠٠	حوالي ٢٠
ري القنوات بواسطة المضخات في الواحات (أشجار النخيل)	حوالي ٢٨٠٠٠	حوالي ٢٠
الري بالغمر للمحاصيل اليومية (الخضراوات)	حوالي ٣٧٠٠٠	حوالي ٢٠
الري النقطي للمحاصيل اليومية (الخضراوات)	حوالي ٢٨٠٠٠	حوالي ٢٠

مناطق الموارد المعدنية

تحدث جميع الأنشطة التعدينية تأثيرات رئيسية على البيئة والتجمعات السكانية المحيطة، ومن الضروري عند تخطيط التنمية المستقبلية لمنطقة الرياض تحديد مواقع التنقيب والمعالجة، والتخزين، ومواقع دفن النفايات، والمناطق العازلة.

وتشمل الموارد المعدنية المتوقع استغلالها في منطقة الرياض: الذهب والفضة والزنك والألمونيوم والحديد وصخور السيليكا والفحم الحجري والنفط والغاز، كما يتوفر في المنطقة العديد من مواد البناء كالأسمنت، والحجر الجيري، والرمل، والحصى، وأحجار الزينة، وغيرها، والتي يتم إنتاجها وتوزيعها حسب كمية الطلب عليها.

تأثيرات التعدين على البيئة

يعدُّ وضع حدود واضحة للمناطق ذات الأولوية لعمليات التنقيب عن المعادن أمراً ضرورياً لحماية عمليات التنقيب، وبما لا يتعارض لاحقاً مع استعمالات الأراضي الأخرى؛ لذا يقوم المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض بتحديد مواقع التنقيب، والمناطق الصناعية وَفْقاً للجدوى الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

ويحدد المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض جميع المناطق المتعلقة بالموارد المعدنية (عدا الغاز والبترول) في منطقة الرياض، ويعدّها مواقع ذات أولوية لأغراض التعدين، وحيث إن جميع أنشطة التعدين تحدث تأثيرات رئيسية على البيئة، لذا يوصي بإجراء دراسات لتقييم التأثير البيئي، وإدخال أنظمة واضحة للتأثيرات البيئية في المملكة تكون متقيدة بالمعايير العالمية (مثل: معايير الاتحاد الأوروبي، قانون مراقبة التعدين السطحي والاسترداد الأمريكي..).

كما يوصي المخطط بأن تتقيد شركات التنقيب بجميع المتطلبات الضرورية المنصوص عليها في دراسة التأثير البيئي قبل استلام رخصة البدء في عمليات الإنتاج، ووَفْقاً لهذه المعايير تحاط مواقع التعدين والمعالجة بمنطقة حاجزة بعرض بين ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ متر طبقاً لتأثير موقع الإنتاج. كما يحتاج التعدين والإنتاج إلى أنظمة إدارة بيئية (ISO 14001)، ومراقبة بيئية، ووسائل أمنية للتخلص من النفايات الصخرية، ومراقبة الغبار، ومراقبة الضجيج، وإعادة التأهيل المتواصل.

النفايات الصلبة

تتعارض عملية التخلص من النفايات الصلبة مع المعايير البيئية إذا لم تتم معالجتها وإدارتها بطريقة سليمة، ونتيجة للزيادة المتوقعة في السكان والتنمية في أقطاب التنمية، لذلك ينبغي الأخذ في الحسبان الإنتاج المتزايد للنفايات الصلبة في عملية التخطيط الإقليمي.

وتمثل النفايات الصلبة في كل بلدية كمية النفايات المجمعة بواسطة البلدية أو متعهدي النفايات المتعاقدين معها والتي مصدرها: المنازل، والقطاع التجاري، وقطاع الخدمات والمؤسسات، والحدائق، والمنتزهات، والنفايات الصناعية.

وتسعى إستراتيجية التنمية البيئية إلى إدارة النفايات الصلبة وجمع ومعالجة النفايات الصلبة بصورة لا تضر بالبيئة المحيطة، وبطرق مجدية اقتصادياً وذلك عبر عنصرين رئيسيين:

١- توفير إدارة فاعلة للتخلص من النفايات الصلبة تتناسب مع متطلبات مراكز التنمية.

٢- تطبيق المعايير العالمية للتخلص من النفايات بما في ذلك إعادة التدوير.

وللتقيد بهذه الأهداف من الضروري الأخذ في الحسبان عملية توليد النفايات، حيث إن كمية النفايات التي يولدها الفرد الواحد خلال اليوم الواحد تتفاوت بين ٠,٤ كجم في القرى الصغيرة وأكثر من ٢ كجم في بعض المدن الكبيرة، حيث يمكننا من هذه المعلومات وضع متوسط لعملية توليد النفايات وفقاً للجدول التالي:

متوسط توليد النفايات للفرد الواحد في المملكة	
المدن	توليد النفايات كجم/الفرد/اليوم
المدن الكبيرة	٤,١
المدن الصغيرة	١,١
المناطق الريفية	٧,٠
المتوسط	٢,١

إعادة تدوير النفايات

جرى تبنّي أدوات إستراتيجية لرفع معدلات إعادة تدوير النفايات، تتمثل في محطات إعادة تدوير النفايات، وهي محطات يتلاقى فيها الطلب والعرض على النفايات القيمة جنباً إلى جنب، وتعدُّ محطات إعادة تدوير النفايات الموزعة بصورة جيدة (وتشمل محطات تحويل النفايات إلى سماد) عنصراً أساسياً في تحقيق إدارة فاعلة للنفايات الصلبة والمحافظة على البيئة.

وسيقع ضمن كل مركز تنمية محطة إعادة تدوير للنفايات على بُعْد مسافة معقولة من التجمعات السكانية (٣٠ كم على الأقل). حيث تؤدي المسافة الكبيرة إلى التخلص من النفايات في مواقع دفن غير معتمدة، مما يشكل تعارضاً رئيسياً مع البيئة.

فرص استثمارية

فضلاً عما يحققه إعادة تدوير النفايات الصلبة من فرص كبيرة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، تحافظ عملية إعادة تدوير النفايات الصلبة على البيئة وتقلل من أماكن ردمها. ويتوقع خبراء إدارة النفايات الصلبة زيادة في إعادة تدوير النفايات الصلبة في المملكة عن المعدل الحالي البالغ ٢٠ ٪ إلى حوالي

٣٥٪ في عام ٢٠٢٠م باستثناء النفايات العضوية، حيث سيصل هذا المعدل إلى٤٠ أو ٤٥ ٪ عند ضم النفايات العضوية إليها.

ويدعم فصل وتصنيف مواد النفايات عملية التدوير، إلا أن عملية الفصل الحالية تعاني كثيراً من المعوقات نتيجة لمحتوى المياه العالي في النفايات العضوية المخلوطة بالنفايات الأخرى، حيث يجب تبنّي بدائل أخرى لعملية الفصل في مصادر النفايات كالمنازل على سبيل المثال. ويمكن تحقيق ذلك بتبنّي أساليب تعرف بـ (take-and bring- systems) «أي: وضع القمامة المنزلية في أماكن محددة في المنطقة السكنية وذلك بعد تصنيفها ليتم جمعها بعد ذلك من قبل جهات النفايات» وتغيير سلال القمامة بأكياس بلاستيكية رقيقة لجمع أنواع النفايات الصلبة المختلفة (فضلات المواد الغذائية ومواد التغليف والنفايات العضوية القابلة للتحلل)، كما يجب أن تخضع هذه البدائل إلى تقييم لاختيار أفضلها، حيث إن فصل النفايات يعدُّ أساسياً لوضع استراتيجيات إعادة تدوير اقتصادية.

التخلص النهائي من النفايات الصلبة

وضع موقع النفايات الجديد بمدينة الرياض، معايير جديدة لكل المملكة فيما يتعلق بالتخلص النهائي للنفايات غير الضارة بالبيئة، وتوصي الإستراتيجية بإنشاء إطار قانوني ينظم ويمنع أي مخالفات بيئية على مختلف مستويات المجتمع؛ لمنع حدوث تخلص غير مراقب للنفايات مستقبلاً.

التطوير من خلال تشييد الطرق

تعدُّ الطرق وسيلة هامة لإيصال التنمية إلى المناطق النائية، إلا أن مثل هذا التطور يجب أن يكون مصحوباً بتخطيط إقليمي، حيث إن مشاريع الطرق الرئيسية والتنمية المصاحبة تحدث تأثيراً كبيراً على البيئة، لذلك توصي الإستراتيجية بإجراء تقييم للتأثير البيئي وفقاً للمعايير العالمية، قبل البدء في مثل هذه المشاريع، ووضع الإجراءات النظامية لهذا التقييم على أساس المعايير العالمية.

تلوث الهواء

باستثناء (الغبار) أو ما يعرف بـ(الجزئيات الدقيقة) العالقة في الهواء التي تنتج طبيعياً بواسطة العواصف الرملية؛ لا يوجد في منطقة الرياض – بفضل الله – أي تأثير بيئي كبير يتسبب في تلوث هواء المنطقة، حيث إن جزءاً كبيراً من ظاهرة الغبار يحدث جراء تقلص الغطاء النباتي والأنشطة التعدينية مما يتسبب في زيادة تعرية التربة، ولكن بتطبيق معايير التعدين العالمية في المستقبل ستقلل من عملية توليد هذا الغبار.

نتائج الإستراتيجية

تتقيد إستراتيجية التنمية البيئية بالمخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض بمبادئ المحافظة وترقية البيئة وتحويل المناطق، ومبادئ ملائمة التنفيذ، فضمن نطاق هذه الاستراتيجية حدد المخطط الإقليمي مناطق الحماية، والمناطق ذات الأولوية، كما أن هناك تصوراً بتحويل المناطق الصناعية والزراعية المروية بمياه الآبار الجوفية التي على وشك النضوب أو التي نضبت إلى مواقع ذات إنتاجية عالية أو مناطق يطبق فيها مفهوم إدارة الرعي، مما يسمح باستعمال مستدام للمياه وتخفيف الضغط الرعوي على معظم أجزاء منطقة الرياض، ومن ثم ستكون هناك زيادة كبيرة في القدرات البيئية للمنطقة.

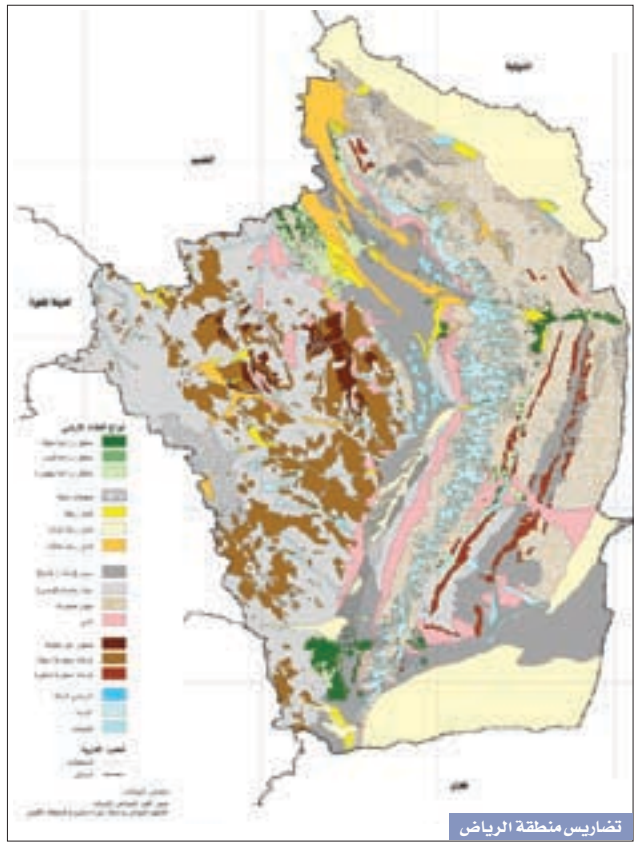

تضاريس منطقة الرياض

كما ستعمل «الأحزمة الخضراء» والمناطق ذات الأهمية الخاصة للأغراض الترفيهية على زيادة جاذبية مراكز التنمية في المنطقة، في الوقت الذي تعمل فيه المناطق المحجوزة لأغراض التعدين على منع التعارض المستقبلي مع الاستعمالات الأخرى، وتعمل إدارة النفايات من خلال إنشاء محطات إعادة تدوير النفايات وفصلها على تخفيف الضغط على البيئة.

وبتطوير هذه الاستراتيجية سيرفع المخطط الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة الرياض وبشكل كبير من القدرات البيئية الإجمالية مما يسمح باستخلاص الموارد بمعدل أعلى مما هو عليه حالياً.

كتاب (الحي السكني.. سكن وحياة)

حلول عمرانية تستجيب لثقافة المجتمع السعودي

أصدرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض كتاب (الحي السكني .. سكن وحياة) الذي يوثّق خطوات المسابقة العالمية للتصميم العمراني التي نظمتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتزامن مع ندوة الإسكان الثالثة تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة خلال الفترة من ٣ إلى ٦ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ

يقدم الكتاب ٦٠ حلاً عمرانياً للحي السكني، ويحتوي على أفكار متعددة للحلول الحركية داخل الحي وشكل المجاورة السكنية، وكلها حلول تستجيب بعمق لثقافة الأسرة السعودية، وتمثل مجمل هذه الأفكار ورشة عمل حقيقية قابلة للتفسير ومفتوحة على استخلاص الدروس التصميمية والتخطيطية، كما أنها أفكار نقدية في جوهرها تشخص الواقع للواقع.

تضمّن الكتاب عشرة فصول: تناول الفصل الأول تعريفاً بالمسابقة العالمية لتصميم المسكن السعودي التي نظمتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام ١٤٢٥هـ مصاحبة لندوة الإسكان الثانية، والتي كان لها صدى واسع في الأوساط المهنية والطلابية، وكانت دافعاً للاستمرار في تنظيم مسابقة أخرى تتناسب مع موضوع ندوة الإسكان الثالثة، ليقع الاختيار على موضوع (تصميم الحي السكني.. سكن وحياة).

كما تطرّق الكتاب إلى النهج الذي اتبعته اللجنة الفنية في المسابقة في تنظيم وإدارة أعمال المسابقة، وآلية اختيار لجان التحكيم، وإعداد موقع المسابقة الإلكتروني والمرجع التصميمي للمسابقة، مروراً بالتواصل مع المتسابقين ومراحل التسجيل والتحكيم، وانتهاءً بإعلان النتائج.

الفصل الثاني من الكتاب استعرض عدداً من الدراسات والآراء حول الحي السكني سطّرها خبراء ومختصون في العمارة والتخطيط، شملت معايير تصميم الأحياء وبيئة الأحياء الطبيعية والاجتماعية، وتوطيد الروابط المجتمعية في الأحياء السكنية، وماهية المجاورات السكنية المستدامة.

برنامج عمل وإدارة المسابقة جرى شرحه في الفصل الثالث من الكتاب فيما استعرض الفصل الرابع تقرير لجنة التحكيم حول الأفكار والاتجاهات التي نحت نحوها الأعمال المشاركة وآراء لجان التحكيم بشأنها.

الأعمال الفائزة في المسابقة لفئة المهنيين استعرضها الفصل الخامس من الكتاب. بينما استعرض الفصل السادس الأفكار الفائزة من فئة الطلاب. وعرض الفصلان السابع والثامن الأعمال الفائزة بالجوائز التشجيعية للمسابقة لفئتي المهنيين والطلاب. فيما شرح الفصلان التاسع والعاشر الأفكار المشاركة من الفئتين في المسابقة.

٣١ ٪ من حوادث الوفيات المرورية في الرياض

ضحاياها من المشاة ..

١٠٪ منهم من الأطفال ..

اللجنة العليا للسلامة المرورية